



PROVISIONAL
A/39/PV.29
16 October 1984
ARABIC



الأمم المتحدة الجمعية العامة

الدورة التاسعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة التاسعة والعشرين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الأربعاء ، ١٠ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٤ ، الساعة ١٥/٠٠

(زامبيا)	السيد لوساكا	: الرئيس
(البحرين)	السيد الصباغ (نائب الرئيس)	: <u>ثم</u>

— المناقشة العامة [٩] (تابع)

ألقى كلمة كل من :

السيد تالاسا (جزر سليمان)
السيد باي (مالي)
السيد رادودرو (فيجي)
السيد بونغو (غابون)
السيد كافي (جزر القمر)
السيد بارون (دومينيكا)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .
أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات
Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,
room DC2-0750, 2 United Nations Plaza
مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٠البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)المناقشة العامة

السيد تالاسا (جزر سليمان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي ، هل لي ، بادئ ذي بدئ ، أن أهنئكم على انتخابكم لرئاسة الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة . واني لعلى يقين من أنكم بخبرتمكم الواسعة كدبلوماسي ووصفكم مثملا لبلدكم الطيب ، زامبيا ، سوى توجهون مداوات هذه الجمعية بنجاح وامتياز . وأود أيضا أن أشيد بسلفكم ، سعادة خورخي ايويكا ممثل بنما على قيادته الماهرة للدورة الماضية .

وأضم صوتي الى صوت المتكلمين الذين سبقوني في ترحيبهم الحار بالبلد الصديق بروني دار السلام بمناسبة انضمامه الى الأسرة الدولية . وأهني بروني دار السلام حكومة وشعبا على تحقيقها الاستقلال ، وأقدم لها تمنيات حكومتي وشعبي الصادقة بمستقبل زاخر . ونتطلع بغبطة الى العمل بصورة وثيقة مع وفد بروني دار السلام في هذه المنظمة والعمل مع وكالاته ذات الصلة ، وفي اطار الكومنولث .

أعرب رئيس وزراء بلدي في العام الماضي ، في خطابه أمام جمعية الأمم العظيمة هذه عن قلق حكومة جزر سليمان ازاء بعض المسائل الدولية . واليوم لن أعتذر عن العودة مرة ثانية الى بعض تلك المسائل أو كلها . ففي رأي المتواضع ، يقتضي واجبنا ألا يحيد بصرنا عن المسائل الهامة التي تدخل في نطاق مسؤولية هذه المنظمة وهي : نزع السلاح من أجل السلم والأمن ، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية من أجل حياة انسانية أفضل ، بما في ذلك حقوق الانسان والقضاء على آثار وبقايا الاستعمار وتطوير القانون الدولي والعدالة .

فتلك هي الأهداف والمثل النبيلة التي أسست هذه المنظمة من أجلها ، وهذه هي المسائل التي يتعين علينا الاستمرار في بحثها سعيا وراء تحقيق تلك الأهداف حتى وان استغرق تحقيقها الدهر كله آمليين ألا يكون العالم قد فجرته قبلها أصعب تضغط على زر .

وأعتقد أن الوقت قد حان لكي نذكر أنفسنا أنه منذ أربعة عقود خلت جلبت قبلية ذرية واحدة السلم الى العالم ، وان الانسان وحده هو القادر اليوم ، على صون ذلك السلم . وهذا هو السؤال الهام الذي تنبغي الاجابة عليه بأمانة من قبل من يعنيهـم الأمر . أما بالنسبة لنا ، نحن الأمم الصغيرة المحبة للسلم ، يجعلنا خطر التعرض للقصف بفتة ندرك ادراكا كابوسيا أن كوكبنا لن يكون آمنا بعد اليوم الا اذا بذل جهـد صادق لتحقيق السلم في جميع أجزاء العالم .

لذلك تناشد حكومتي بحرارة الدولتين العظميين الرئيسيتين أن تستأنفا مفاوضات نزع السلاح في أقرب فرصة ممكنة - لا سعيا وراء التفوق ، بل من أجل التوصل الى تعريف للسلوك المتمدين المتمثل في الحد من الأسلحة .

منذ اثني عشر شهرا كنا نشعر بالقلق ازاء المخاطر التي تعرض لها السلم والأمن العالميين نتيجة لعدم الاستقرار في مناطق بعينها . ونفس ذلك الخطر لا يزال قائمـا اليوم بالرغم من القرارات والمقررات النبيلة التي اعتمدها هذه الجمعية والجهود الدبلوماسية الشجاعة التي بذلها الأمين العام . وما زال موقف حكومتي بلا تغيير ، ان الأوضاع غير المستقرة في الجنوب الافريقي والشرق الاوسط وآسيا وشبه جزيرة كوريا وأمريكا الوسطى لا تزال تهدد السلم والأمن العالميين .

ففي الجنوب الافريقي تشير مسألة تأخير استقلال ناميبيا القلق . وتود حكومتي أن تشهد تسوية مبكرة لهذه المسألة تتماشى ومبادئ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . ويتعلق بمسألة ناميبيا نظام الفصل العنصرى الشرير . وقد أدانت جزر سليمان باستمرار ذلك النظام وسوف تظل تدينه حتى يقضى نهائيا على هذه الممارسة غير الانسانية غير المتمدينة .

وتعتبر الحالة في الشرق الأوسط أيضا مصدر قلق لنا جميعا . فتحقيق السلم في تلك المنطقة هدف هام من أهداف الأمم المتحدة . لأن الأمر يتعلق هنا بمبدأ ضمان السلامة الإقليمية والسيادة . وما فتئ موقف جزر سليمان يقوم على ضرورة الاعتراف بحق اسرائيل في الوجود وحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير . بيد ان تحقيق هذا يعتمد على سعسي جميع الأطراف المعنية من اجل السلم .

وفي المنطقة الاسيوية ، يتسبب احتلال القوات السوفياتية لافغانستان واحتلال القوات الفيتنامية لكيمبوديا في ادامة التهديد الذي يتعرض له السلم في المنطقة بأكملها وفي المنطقة المتاخمة لجنوب المحيط الهادئ . ولهذا ندعو ، مرة اخرى ، الى انسحاب تلك القوات من البلدان التي توجد فيها .

وفيما يتعلق بشبه جزيرة كوريا ستؤيد جزر سليمان عملية التفاوض بشأن اعادة التوحيد التي ينبغي انتهاجها دون اى تدخل خارجي . والى ان يتحقق ذلك نرى انه قد يكون من المجدى قبول الكوريتين في الأمم المتحدة باعتبار ذلك خطوة ضرورية صوب عملية اعادة التوحيد .

وانتقل الآن الى الخطر الذي نواجهه في منطقة المحيط الهادئ واقصد بذلك خطر التلوث النووي . اننا على اقتناع بأن صخورنا وبحارنا تتعرض للخطر من جراء أنشطة التجارب النووية التي تجرى في منطقتنا . ومن ثم فقد ادننا وسنظل ندين التجارب النووية التي تجريها فرنسا في جزر موروروا المرجانية . ونحن نعارض ذلك معارضة تامة كما نعارض بقوة اقتراح اليابان بالتخلص من النفايات النووية بالقائها في المحيط الهادئ . وقصد استجابات اليابان لمعارضتنا حتى الآن ونحن مستنون لذلك .

اما فرنسا ، فانها لم تبد اى علامة على استعدادها للاقتناع حتى بالاستماع لاحتجاجاتنا . وبدلا من ذلك كان لديها من العجرفة ما جعلها تدعو فريقا من العلماء لتريهم اشياء كان يجب ان تريهم اياها سلطات موروروا . وفيما يتعلق بهذه اللفتة غير الودية فان كل ما يمكنني ان اقله هو اننا قد لا نكون متقدمين صناعيا لكننا ناضجون اناسيا بما يكفي لأن نقدر على التمييز بين الحقائق والأكاذيب وبين الصواب والخطأ . وانه لمسئ

الخطأ الأخلاقي ان نرسي اسم القضاء على مصدر رزقنا اي موارد بحارنا وصيدنا البحري وتمريض حياتنا للخطر . وقد اوضح فريق العلماء بما فيه الكفاية انه لم تتح له حرية مشاهدة الأوجه ذات الأهمية الكبرى من أنشطة التجارب النووية في جزر مروروا المرجانية ، وانتهى فريق العلماء الي نتيجة مفادها انه من الواضح انه لا يوجد سواء في الأمد القصير او الأمد الطويل ما يقطم بأنه لن تكون هناك آثار ضارة على منطقتنا او على اجيالنا المقبلة .

وفي هذا الصدد اود ان اؤيد البيانات التي أدلى بها زملائي من جنوب المحيط الهادئ الذين تكلموا في هذه الدورة فيما يتعلق بقرارنا الجماعي من اجل العمل على جعل منطقتنا منطقة خالية من الأسلحة النووية . ونحن نعتبر هذا أمرا اساسيا وهاما لأن دولنا الجزرية في هذه المنطقة تعتمد اعتمادا كبيرا على مواردنا البحرية . والواقم ان الكثيرين من افراد شعبنا يعتمدون في حياتهم على الموارد البحرية ولا شيء سواها .

وهذا هو السبب الذي من اجله نعلق هذه الأهمية على جعل بحارنا خالية من مصادر التلوث النووي ؛ وهذا هو السبب في اننا نؤيد بقوة مبادئ معاهدة قانون البحار التي تنص على المنطقة الاقتصادية الخالصة في حدود ٢٠٠ ميل ومنطقة المصائد في حدود ٢٠٠ ميل ؛ وهذا هو سبب اهتمامنا بروح التعاون الدولي وانشغالنا بأن بعض البلدان لا تزال تضع عقبة خطيرة برفضها الاعتراف بهذه الاتفاقية في مجملها .

لقد تناولت المسائل التي تعد شرطا ضروريا مسبقا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الناجمة . فما جدوى تنمية البنى الاساسية الاقتصادية والاجتماعية لجزرنا اذا كانت ستقتضى عليها بفعل التلوث النووي او القنابل النووية ؟ وبالطبع سيكون اصلاح ذلك في غضون ايام باستعمال التكنولوجيا الحديثة ولكن لمصلحة من ؟ لمصلحة هؤلاء من سيقومون بالتدمير بكل تأكيد ، لانهم سوف يصنعون المعدات والاجهزة اللازمة للاصلاح والتعمير .

لهذا ومن أجل التصدي لمشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول الجزرية الصغيرة كدولتي ، يجب علينا ان نقدر العوائق الاساسية والعطية للتنمية ونتفهمها .

لا بد ان الحالة الاقتصادية العالمية المعاصرة انعكاس لصورة عالمنا المعاصر المفتقر الى الاستقرار . وبينما بيد وأن الانتعاش الاقتصادي قد بدأ في بعض البلدان

الصناعية ما زالت البلدان النامية تشق طريقها بجهد وهي في طريقها من سيء إلى أسوأ .

ومن وجهة نظرنا لا يمكن ان يكون هناك انتعاش اقتصادى عالمي ما لم يكن هناك نظام اقتصادى دولي جديد يرمي الى تخطي اقامة معبر فوق فجوة التقدم التي تفصل مساهمة البلدان الصناعية والبلدان النامية المكتظة بالسكان ؛ نظام اقتصادى دولي يسمح بالتدفق العادل الحر للتجارة بين البلدان وايجاد قواعد مخففة وموَّسدة للاستثمارات للمؤسسات المالية الدولية ومتعددة الأطراف . ولسوء الحظ لا تزال المفاوضات العالمية الشاملة بشأن ايجاد نظام اقتصادى دولي جديد في حالة همود .

هنا يكمن التكافل بين السلم والأمن من ناحية ، وبين التنمية الاجتماعية والاقتصادية من الناحية الاخرى . ان تعطيل المفاوضات العالمية الشاملة بشأن النظام الاقتصادى الدولى الجديد نتيجة مباشرة لتوقف المفاوضات بشأن نزع السلاح الحقيقى . وليس تكديس الأسلحة الذى أدى الى الانتعاش الاقتصادى في بعض الدوائر إلا استنزافا للموارد النادرة التي تحتاجها التنمية في بلدان العالم الثالث النامية وهي اكثر البلدان تأثرا بالانكماش .

ولما كنت قد ذكرت حقوق الانسان في علاقتها بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية ، أود ان اطمئن هذه الجمعية الى الاحترام الكبير الذى يوليه بلدى لهذا المبدأ . نجميع حقوق الانسان والحريات الاساسية المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة واردة ومصانة في دستورنا الوطنى . وهناك كذلك أطر تشريعية متنوعة توضح بلا لبس النصوص المفصلة المتعلقة بالتزامات دستورية معينة ، كمدونتنا الخاصة بالزعامة التي تحكم سلوك قادتنا في ممارستهم لسلطاتهم والنهوض بمسؤولياتهم اثناء توليهم للمناصب العامة ، ومرسوم حماية المواطنين من الموظفين العموميين لحماية حقوق الافراد في تعاملهم مع الحكومة والمؤسسات التشريعية . وفي هذا الاطار وتحشيا مع سياساتنا وقوانيننا الرامية الى صون حقوق الانسان يسرنى أن ارى الجهود المتواصلة صوب وضع ترتيبات مؤسسية اقليمية ودون اقليمية من اجل حماية وتعزيز حقوق الانسان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ . ونحن نوصي باجراء المزيد

من الدراسة للاقتراح الذى انتهت اليه لجنة حقوق الانسان فى كولومبيا
فى سنة ١٩٨٢ .
كما نرحب بنية انشاء فريق عمل مفتوح العضوية لمواصلة التحليل الشامل بهسدف
زيادة تميز وتشجيع احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية بما فى ذلك المسائل المتصلة
بعمل اللجنة فى اطار منظومة الأمم المتحدة .

وهذه الاهداف أهداف نبيلة ، لكني يجب ان الزم الحذر هنا بشأن الترتيبات المؤسسية الاقليمية . لأنه لا بد ان نعنى عناية فائقة بتجنب التداخل والازدواجية ، وعلينا ان نأخذ في اعتبارنا في كل ما نقوم به الخطر المتمثل في ان هذه المؤسسات ، المنشأة بحسن نية ، تميل في بعض الاحيان الى نسيان المقاصد التي تكون قد انشئت من أجلها فتركز جهودها على مصالحها الذاتية وادامة وجودها .

وان انتقل الى تصفية الاستعمار أنكر الجمعية بالبلاغ الصادر عن محفل جنوب المحيط الهادئ المتعلق بمسألة نيوكاليدونيا ، الذي صدر عقب اجتماعه الخامس عشر المعقود في توفالو في ٢٧ و ٢٨ آب/اغسطس ١٩٨٤ . وفيما يلي نص الأجزاء ذات الصلة بأغراضنا من ذلك البلاغ :

" أكد المحفل تأييده لانتقال نيوكاليدونيا الى الاستقلال استنادا لرغبات شعبها وبطريقة تضمن الحقوق الفطرية الفعالة لشعب كاناكا وحقوق جميع سكانها ومصالحهم وطموحاتهم . وحث الحكومة الفرنسية وكل الجماعات السياسية والمجتمعية ، بما في ذلك جبهة الاستقلال ، على الاستمرار في المحادثات لضمان ان يتحقق هذا الانتقال الى نيوكاليدونيا المستقلة المتعددة الأعراق بسرعة وسلام في فترة زمنية أقصر من الفترة المتوخاة في الوقت الحاضر .

" وكان من رأى المحفل ان عملية انهاء الاستعمار ستسير قدما اذا أصدرت الحكومة الفرنسية بيانا ينص على ان الاستقلال هو النتيجة المرجوة والمنطقية والمعترف بها لقانون تقرير المصير المزمع اصداره في عام ١٩٨٩ ، وان ذلك الاستفتاء يجب ان يجرى باتفاق جميع الأطراف المعنية .

" وأعرب المحفل عن ايمانه بأنه يتعين على فرنسا أن تنقل المزيد من السلطات السياسية والادارية للاقليم حتى يصبح مهياً بصورة ملائمة للاستقلال وان تتخذ الخطوات العملية الضرورية لضمان الاشتراك التام والنشط لأهالي ميلانيزيا في مؤسسات الاقليم التعليمية والمهنية والادارية " .

ويعتبر رفض فرنسا المتواصل ادراج نيو كاليدونيا في قائمة الأقاليم التي سينتهي الاستعمار فيها خرقاً لمبدأ تقرير المصير والاستقلال . وحكومتى تدين ذلك .
والحقيقة الكامنة في جذور ذلك هي ببساطة ان الشعب الذي كان خاضعاً بالفعل للاستعمار - شعب ميلانيزيا لا المستوطنين - هو بالذات الشعب الذي يطالب بتقرير المصير والاستقلال وهو الشعب الذي يطالب بذلك اشتباكه من وضعه الراهن كادارة من ادارات الجمهورية الفرنسية . فهناك مطالبة حقيقية واستفائة بالأم المتحدة ، ونحن ، أشقائهم الميلانيزيين ، نقدر للغاية تطلعهم الى الاستقلال . لذلك ترى حكومتى ان من واجبها ان تتقدم الى هذه المنظمة باقتراح عاجل بادراج نيو كاليدونيا على جدول الاعمال فيما يخص عملية انهاء الاستعمار في هذه الدورة .

ان شعب نيو كاليدونيا الميلانيزي يتعرض لعملية تلقين تتضمن ادعائين سلبيين أساسيين : أولهما انه ليس مهياً بعد للاستقلال ، وثانيهما انه اذا تركت فرنسا الاقليم فسيتعرض سلمه وأمنه بل وسلم وأمن كل منطقة جنوب المحيط الهادى للخطر .

وفيما يتعلق بالنقطة الأولى ، تعتبر نيو كاليدونيا أكثر أقاليم جنوب المحيط الهادى تطورا . ومدينة نوميا أكثر تقدماً من عواصم جميع الدول الجزرية المستقلة في المنطقة . فما هو ان أساس حجة عدم الاستعداد للاستقلال ؟ هل هو التنمية السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية ؟ ان كان السبب هو مستوى التنمية في كل هذه المجالات ، فالميلانيزيون كما يؤكدون هم ، مهياًون للاستقلال ، وينبغي لفرنسا أن تسلم بذلك .

وفيما يتعلق بالنقطة الثانية ، ينبغي ان نقول ان ما يهدد سلم وأمن منطقتنا هو وجود الدول الاستعمارية فيها .

لقد تسبب الاستقلال في قيام علاقات ودية وسارة بين البلدان في منطقتنا ، بما في ذلك استراليا وبابواغينيا الجديدة وساموا (الغربية) وفانواتو وفيجي ونيوزيلندا وسلادى ،

جزر سليمان وهذا شيء يبشر بالخير بالنسبة لسلم منطقتنا وأمنها . لذلك أرجو من جميع الأعضاء ان يفكروا بجدية في الحالة في نيوكاليدونيا لأننا كلما أرجأنا النظر فيها أصبح الخطر على السلم والأمن في منطقتنا أكثر جدية .

ومن المسائل وثيقة الصلة بمسألة سلم وأمن العالم مسألة التعاون الدولي . ولا يزال ثمة مجال كبير للانصاف . ولقد رأينا ، ولا يزال نرى ، الظلم في ترتيب المكانات الجديد لبعض البلدان .

وانتقل الآن الى الأمم المتحدة نفسها . لقد قيل الكثير عما تتصف به من أوجه نقص وضعف . وسمعت تعليقات من بعض الدوائر بأن المنظمة تسير في اتجاه خاطئ . وإذا بدا ان ذلك يثير بعض القلق ، فاننا نؤمن بأن كل ما يحتاج الى التحسين سيتحسن تحت القيادة المقتردة لأميننا العام .

الا أن هناك ، بصورة عامة ، أمرا واحدا هو بالتأكيد أمر واضح جدا ويتمثل في ان لهذه المنظمة دورا حيويا هو ان تظل محفلا نستطيع ان نجتمع في اطاره ونحاول حسم مشاكلنا عن طريق الحوار لا المجابهة . كما ان أمل الانسانية الأخير في صون السلم والأمن الدوليين معلق على الأمم المتحدة . وقد فعلت الأمم المتحدة الكثير ، وتفعل الآن ما هو أكثر ، من أجل تنمية البلدان النامية .

ان جزر سليمان ملتزمة بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة . ولهذا السبب نسعى ، رغم الصعاب التي نعانيها من حيث القوى البشرية والتمويل ، الى المشاركة بأكثر قدر ممكن من الفعالية .

ومن ثم أجدني مضطرا الى اختتام كلمتي القصيرة هذه بتأكيد التزامنا بهذه المنظمة العظيمة .

السيد باي (مالي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : سنحتفل في السنة المقبلة بحماس بذكرى مزدوجة : الذكرى الأربعين لمنظمتنا والذكرى الخامسة والعشرين للاعلان التاريخي ، اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . في الوقت الذي نحاسب فيه ونتحاسب يتوجب علينا أن نلاحظ أن العالم يعيش في أزمة - أزمة سياسية وأزمة اجتماعية - اقتصادية ، يبدو أنها تنبع من المصالح الذاتية وعقدة القوة والخوف المتبادل . ولم يسبق أبدا أن مات الناس بهذه الاعداد من أجل الحرية أو بسبب الجوع وسوء التغذية في هذا العالم الذي يتصف بفوائض الأغذية .

أجل ، لا يزال المناضلون من أجل الحرية يسقطون تحت وابل رصاص الحروب الاستعمارية ولا يزال نظام الفصل العنصرى يستخدم مزيدا من الأساليب البشعة والمتعنتة وينتهك انتهاكا صارخا حقوق الانسان الأساسية للشعوب . وفي الوقت نفسه ، وبالنسبة لأغلبية سكان العالم ، يختلط الحاضر والمستقبل في حالة من الفقر المدقع نظرا لعدم وجود الحلول الصحيحة لمشاكل التنمية . اننا بعيدون كل البعد عن تحقيق أحد أهداف ميثاق منظماتنا ، ألا وهو تعزيز التقدم الاجتماعي .

لا تزال شعوب العالم تعيش في كابوس الخوف مما قد يحمله الغد والشعور المتزايد بانعدام الأمن نظرا لعدم احراز تقدم له وزن في المفاوضات الخاصة بسنزع السلاح العام والكامل في ظل الرقابة . والأسوأ من ذلك أن التهديد النووي يقربنا أكثر فأكثر من شبح محرقة جديدة .

فهذا العالم الذى تنتهبه الأزمات بات عمليا على شفا الحرب . وقد أصبحت اللغة الدبلوماسية أكثر خشونة . كما أصبحت الحالة الدولية متفجرة .

ولهذا ، فمن الباعث على الارتياح في الوقت الذى تكاد فيه أنصار الشعوب تبتعد عن هذه المؤسسة العظيمة ، منظمة الأمم المتحدة ، أن تسمح مجموعة من الظروف أن تتولوا ، رئاسة أعمال الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة لهذه المنظومة . فالرمز هنا في مكانه السليم . لان الرئيس البارز لمجلس الأمم المتحدة لناميبيا ابن بار لهذا الجزء الجنوبي من افريقيا الذى يحمل لواء كفاح الشعوب ضد قلعة الفصل العنصرى . ان انتخابكم رئيسا للدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة شرف لا لبلاذكم زامبيا فحسب ، وهي دولة صديقة لبلادى ، بل وشرف للقارة الافريقية برمتها . وليس هناك شك في أنه بفضل صفاتكم العظيمة كرجل الحوار ، والحكمة والتسامح والحلول التوفيقية ، سوف تكمل أعمال هذه الدورة التاسعة والثلاثين بالنجاح . ومن نافلة القول بالطبع ، أن أؤكد لكم تعاون وفد مالي التام في قيامكم بمهمتكم الحساسة .

ويسعدني كذلك أن أنقل الى سلفكم السيد خورخي ايويكا - الذي أصبح رئيسا لبلده بنما - تهنئتي وتقديري للكفاءة والتفاني والرصانة التي أدار بها أعمال الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة .

ومن المشجع أن تستقبل منظمنا عشية الذكرى الخامسة والعشرين لاعتماد اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، العضو ١٥٩ وهو دولة برونسي دار السلام . ويود وفد بلادى أن يقدم لهذا العضو الجديد في منظمنا تهنئته الحارة على استعادته لحريته ، وأن يؤكد له استعدادنا الكامل لمواصلة التعاون التام والأخوى معه ، وقد بدأ هذا التعاون بالفعل في اطار منظمة المؤتمر الاسلامي .

ولقد خطت منظمة الأمم المتحدة خطوة اضافية نحو تحقيق أحد الأهداف الأساسية المكرسة في الميثاق الذى اعتمد في سان فرانسيسكو ، وهو هدف العالمية . وهناك ما يدعو الى أن نأمل في أن تتمكن ناميبيا من أن تنضم الى أسرة الأمم المتحدة وفقا للمبادئ الواردة في القرار التاريخي ١٥١٤ (د-١٥) .

ولاشك أن هذا سيكون بمثابة تعويض عادل عن الجهود التي لا تعرف الكلل التي بذلها أميننا العام ، السيد خافيير بيريز دى كوييار ، واشادة خاصة به لتفانيه في خدمة قضية منظمنا . ويسعدني أن أعرب له عن امتنان شعب مالي وقادته الذين سيتذكرون دائما الزيارة الودية التي قام بها لبلادنا . وقد زار الأمين العام عددا من البلدان الأخرى في الساحل ، ورأى فداحة الكارثة هناك . ومنذ ذلك الحين ، فإنه يجد باستمرار ، في نيويورك وفي جنيف وعند ما تسنح له الفرصة ، الكلمات البسيطة السليمة والحاسمة التي توقظ الضمير العالمي . وقد استطاع ، بالاتفاق مع البلدان المعنية ، أن يضع نهجا جديدا لمعالجة مشاكل التصحر والجفاف ويضع استراتيجية شاملة لمكافحة تلك البلايا التي تشكل كارثة عالمية وهو ما لا نستطيع أن نكرره بما فيه الكفاية .

ان الألم ، الذى يشعر به سكان الساحل نتيجة للتدهور المستمر في النظام البيئي - الذى لم تدرس أسبابه بعمق ولم تفهم أبعاده بالكامل - وهو التدهور الذى

يرجع الى ظاهرة تثير القلق أكثر من ظاهرة التغييرات الدورية للتوازن المناخي في العالم . لقد أصبح التصحر حقيقة تشكل تحديا لمعرفةنا وتزعزع ايماننا فيما يدعيه البشر من السيطرة على الطبيعة . ويتمثل نطاق التصحر في الانتشار المروع لهذه الظاهرة عاما بعد عام بشكل بات الجفاف معه يحتاج كل القارات بلا استثناء . وقد ذكر في عام ١٩٨٣ : " أن الخط الأخضر في افريقيا تراجع ٢٣٠ كيلومترا بالمقارنة مع عام ١٩٨٢ . وأثناء تلك الفترة ، بلغت الحالة الغذائية في افريقيا حد المرحلة الحرجة " . و افريقيا ، بعد مرور خمسة وعشرين عاما على نيلها الاستقلال ، هي القارة الوحيدة التي انخفض فيها انتاج الغذاء للفرد ، وحلت محل آسيا كستفيد رئيسي من المعونة الغذائية . وبالفعل ، بات الانتاج الغذائي للفرد في جنوب الصحراء الكبرى يقل عن مستواه قبل ١٠ أعوام أو ٢٠ عاما مضت .

وتعاني مالي ، شأنها شأن بلدان الساحل الأخرى ، من هذه الكارثة منذ أكثر من ١٢ عاما . لقد كرس بلدي الجزء الأكبر من موارده لمكافحة هذه الظاهرة عن طريق إعادة الهيكلة الصحيحة لبرامج التنمية ، وعن طريق تعبئة جميع وسائلها الانتاجية ، وكذلك عن طريق الوعي الحاد بظاهرة التصحر الى حد أن رئيس الدولة ، السيد موسى تراوري ، طلب من جميع أبناء مالي أن يتعايشوا مع هذه الظاهرة وأن يدمجوها في اقتصادنا . ولهذا النداء نطاقه العالمي ، لأنه في المعركة الضخمة التي يجب أن تشن على الجفاف وقد بات عالميا ، لا يكفي تفاني شعب بمفرده مهما كان ذلك الشعب شجاعا ومتصفا بالتصميم . وهكذا ، وفي معالجة هذا المنظور الشامل للحفاظ على الطبيعة ، نتكلم في هذا المحفل عن تشكيل اللجنة الدائمة فيما بين الدول لمكافحة الجفاف في الساحل وعن أهدافها وأمل المشاركين المعقود عليها ، وبرامجها الانمائية ، وعن أمل اللجنة في إعادة الحياة الى المناطق المنكوبة في كل بلد من البلدان المتضررة . ومع ذلك ، وكما ورد الاعتراف عن حق في دراسة قامت بها الأمم المتحدة بشأن الاقتصاد العالمي في عام ١٩٨٤ ، أنه :

" فضلا عن الاصلاحات التي يمكن أن تقوم بها هذه البلدان بأنفسها ، هناك اصلاحات أخرى تتطلب استثمارات خارجة في الوقت الحاضر عن حدود امكانياتها . وان المعونة الخارجية اللازمة تعد ضرورية ، اذا ما أردنا أن نساعد البلدان الافريقية الواقعة في جنوب الصحراء الكبرى حتى تتقدم بسرعة أكبر في اطار ما أصبح عملية تكييف محزنة " .

لقد قرر مؤخرا احدى وعشرون بلدا افريقيا في داكار ، في تموز/ يولييه الماضي ، تجميع مواردها لمكافحة التصحر ، ودعت ، مرة أخرى ، الى القيام بعمل دولي لمجابهة التقديرات التي تفيد بأن البلدان الافريقية تتعرض لخطر الامحاء من خريطة العالم ، نظرا للزحف الذي لا يتوقف للصحراء .

ولاشك أن الدعم الدولي لمكافحة التصحر ، بالرغم من البطء النسبي ، لم يكن معدوما في جميع الأحيان . فالمعونات والمساعدات التي تقدمها الى بلدان الساحل والبلدان الصديقة والمنظمات الدولية كالاتحاد الاقتصادي الأوروبي ومنظومة الأمم المتحدة والبنك الدولي والمؤتمر الاسلامي ، لن تحقق الأهداف المرجوة منها ما لم يتناسب حجم ونوع المساعدة أكثر فأكثر مع ترشيد الآلية الاقتصادية القائمة بالفعل ويتواءم مع حجم الضرر .

ان استراتيجية مكافحة الجفاف تتألف من عنصرين رئيسيين : تقديم المساعدة الفوتية ووضع البرامج المتوسطة المدى . ومن التدابير التي ستتخذ في اطار تقديم المساعدة الفوتية اعطاء أولوية لاعادة توفير المؤن الغذائية من أجل مواجهة احتياجات السكان الشديدة والملحة . والنداء الذى وجهته اللجنة المشتركة بين الدول في روما في كانون الثاني /يناير الماضي جزء من هذه الاستراتيجية ، بالاضافة الى أنه يعالج شواغل المستقبل .

وفي هذا الصدد ، تميل الاستراتيجية الغذائية الى تحويل المساعدة الغذائية الى مساعدة انمائية ، ويعتمد ذلك على الارادة السياسية لشعبنا . وشعبنا ، ان يرفض الرضوخ لعقلية التبعية ، ويعتقد اعتقادا راسخا - كما ذكر مرارا الرئيس موسى تراورى ، أن أنبل أنواع المساعدة وأكثرها جدوى هي تلك التي تنبثق عن ذاتنا ، قد دخل المعركة الحاسمة من أجل مراجعة مفاهيمنا المتصلة بالتصحر .

ان التطور المتسق لمجتمعنا مرتبه بتقدم الجميع . وهو مرتبه أيضا بقدرتنا على توفير الأمن الجماعي ، الذى لا يمكن للتنمية أن تتحقق بدونه . ان الأمم المتحدة ، التي أنشئت خصيصا لتنسج أواصر الوثام والسلام بين الشعوب ، تمر بأزمة نظرا لبعض المواقف السلبية التي تشل آلياتها الأساسية وتمنعها من تحقيق مثلها العليا . وفي الوقت الذى تدخل فيه المنظمة مرحلة النضج ، ندعو جميع الدول الممثلة هنا الى ابداء قليل من الحكمة والتصميم كي تستعيد شعوبنا كل الأمل التي تعلقها على هذه الأداة العظيمة للتعاون الوثيق .

وأشير هنا الى اعادة تأهيل المنظمة العالمية فيما يتصل بالاحترام الدقيق للمبادئ المقدسة المتعلقة بعدم اللجوء الى القوة ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، والتخلي عن جميع أشكال السيطرة السياسية أو الاقتصادية . ان أحد المبادئ الرئيسية الواردة في ميثاق الأمم المتحدة هو رفض اللجوء الى الحرب بغية انقاذ الأجيال المقبلة من معاناة يعجز عنها الوصف .

ان رفض اللجوء الى الحرب يعني اللجوء الى الوسائل السلمية لتسوية المنازعات .
لقد كان من واجبنا في السنة الماضية أن نصر في هذه القاعة على استخدام الديناميكية
الخلاقة للحوار في البحث عن حلول للمنازعات الناجمة عن اخطاء التاريخ .
هذه هي الركيزة الأساسية لسياسة مالى الخارجية . فعالي تعمل باستمرار على
تنمية علاقات حسن الجوار وتعميقها مع جميع البلدان المجاورة على أساس الحوار الأخرى
المثمر .

وفي افريقيا ، أرض الحوار ، تعتبر هذه الخطوة ضرورية الآن بأكثر من أى وقت
مضى لتسوية الأزمة المؤلمة المتصلة بالصحراء الغربية ، لاسيما وان سبل ووسائل حل
هذه المسألة قد حددتها بحرص رؤساء الدول الافريقية في مؤتمرهم التاسع عشر ، الذى
عقد بأديس ابابا في حزيران / يونيه ١٩٨٣ . وأود أن أقول ان هذا الحوار ضرورى أكثر
من أى وقت مضى في الوقت الذى تحتاج فيه منظمة الوحدة الافريقية الى تعبئة جميع مواردها
للحفاظ على وحدتها الضرورية ومواجهة مشكلات التنمية الصعبة التى تعاني منها جميع
أجزاء القارة .

لقد كان من واجبنا دائما أن نذكر بالمصادر التاريخية العميقة التى استمدت
منها الصحراء الغربية والمغرب حضارتها المشتركة . تلك الحضارة ، التى تشترك فيها
منطقتنا دون الاقليمية ، ترقى بالانسان الى مقامه العظيم ، بكل ما له من كرامة ، مع
الحرص الشديد على احترام مثله العليا - وهى المثل التى تعني بوجه خاص احترام اختيار
النظم السياسية والاقتصادية ؛ وبالتالى مبدأ حق تقرير المصير لكل الشعوب . ولذلك
كان من الطبيعي بالنسبة لطرفي النزاع في الصحراء الغربية أن يقبلوا مبدأ اجراء
استفتاء عام حر ومنتظم بشأن تقرير المصير .

لقد أشار رؤساء الدول الافريقية ، عند ما اتخذوا القرار ١٠٤ في أديس ابابا ،
الى طريق إعادة السلم في المنطقة دون الاقليمية التى تنتمي اليها الصحراء الغربية ،
ونذلك بحث المملكة المغربية وجبهة البوليساريو على الدخول فورا في مفاوضات مباشرة

لتحديد الطرق العملية ، المعترف بها عالميا ، لاجراء استفتاء لتقرير المصير في الصحراء الغربية حتى تتماسك الأيدي في النهاية مرة أخرى في جو من الصداقة والرغبة في التعاون ، تلك الأيدي التي ، على الرغم من تقلبات التاريخ ، نسجت خيوط الاخوة عبر العصور .

هذا النداء الطح الذي نكرره للمغرب ينهش من تقديرنا للدور البارز الذي قام به ذلك البلد في تحرير نفسه وتحرير البلدان الأخرى من السيطرة الأجنبية وموقفه عضوا مؤسسا بمنظمة الوحدة الافريقية .

وفي هذه الأوقات المتقلبة تقلبا خطيرا ، تحتاج منظمة الوحدة الافريقية ، وهي فخر وأمل جميع أبناء افريقيا ، الى تسخير كل طاقتها لتلبية تطلعات شعوبها في الحرية والتقدم - وهي الشعوب التي لا تزال ، بالرغم من الثروات الهائلة لقارتنا ، من أشد شعوب العالم فقرا - ومواجهة الفوضى التي تعم العالم بوحدة العمل هذه .

ويجب أن يسود مبدأ تسوية المنازعات بالطرق السلمية أيضا بنغية وضع حد لأربع سنوات من الحرب بين الاخوة ، وهي الحرب المستعرة بين ايران والعراق ، العضوين الشقيقين في الأمم المتحدة ، وفي حركة بلدان عدم الانحياز ، وفي المؤتمر الاسلامي . لقد حان الوقت ليستمع البلدان الى صوت العقل والحكمة ويتوصلا الى تسوية عاجلة لهذا الصراع الأليم ، الذي يتفاقم باطراد ، في منطقة يشير فيها الوضع القائم مشاعر القلق . والمثل ، اذا لم نكن حذرين ستتعرض شبه الجزيرة الكورية ، مرة أخرى ، الى خطر تصدع السلام فيها . ان العوائق المصطنعة المقامة في وجه اعادة توحيد هذا البلد غير مقبولة . فهي تتعارض مع ارادة الشعب الكوري ، وتناقض جميع الالتزامات الدولية المتخذة في نهاية أشد الحروب ايلما ، وتنبئ بصراعات أشد دموية . ولذلك فان الولا للميثاق والالتزام بمثله العليا لا يتطلبان فحسب رفض اللجوء الى الحرب بل ويتطلبان أيضا ، وقبل كل شيء ، رفض الاستعداد للحرب . وللأسف

لم يتسن حتى الآن أن نبرهن على خطأ النظرية القائلة بأن " من يريد السلم عليه الاستعداد للحرب " .

وهكذا يستمر الوهم الخطير بأن الحفاظ على الأمن يكمن في تكديس الأسلحة ، وفي حيازة السلاح الذي ليس بعده سلاح . ولكن الواقع ان الحفاظ على الأمن الدولي يكمن في توافر الثقة فيما بين الدول . وتعزز هذا الأمن الدولي الرغبة في تقريب الشعوب من بعضها وابعادها عن العيش في كابوس الغد المشؤوم . وتعززه أيضا الارادة السياسية القوية في اجراء مفاوضات بشأن نزع السلاح لا في اجراء بحوث على الأسلحة وتكديسها بصورة فاحشة ، وهي الأسلحة التي يزداد اتقانها باستخدام مستحدثات العلم والتكنولوجيا . وهكذا نشاهد سباق التسلح يتواصل باستحداث منظومات مضادة للقوابح الاصطناعية ومنظومات مضادة للقذائف . كما نشهد توقف الحوار بالفعل في لجنة نزع السلاح . والاتهامات التي تتبادلها الدول العسكرية الرئيسية حول من الذي أدخل قبل الآخر بتوازن القوى لا تعالج الهدف الحقيقي لنزع السلاح ، لأن عدم التوازن هذا لا وجود له الا في مخيلة البشر . ان النداءات التي وجهها زعماء العالم ، ولا سيما رؤساء دول أو حكومات بلدان حركة عدم الانحياز ، تستهدف بالتحديد تناول مسألة نزع السلاح انطلاقا من معطيات حقيقية في ظل جو من الثقة والمسؤولية الجماعية ، والا فان حرب الكواكب لن تظل مجرد وسيلة للتسلية على الشاشة . فأى خطأ في الحسابات أو عطل في الأجهزة يكفي لتحويل كوكبنا هذا الى بركان ما بعده بركان .

ان العراقيل التي تعترض طريق البدء في مفاوضات حاسمة بشأن نزع السلاح العام والكامل ، ستظل قائمة ، طالما نظر الى التدابير التي ينبغي اتخاذها لتأمين الامن الجماعي ، بوصفها حكرا على أولئك الذين لا عمل لهم الا تهديد ذلك الامن بفضل قوتهم ونوعية اسلحتهم .

فنزع السلاح يتوقف على الثقة والقبول بالمسؤولية عن الحفاظ على حضارتنا المشتركة واغنائها . لقد اصبح الاهدار الذى لا يصدق للموارد في خدمة الحرب أكثر من مزج ، ولست في حاجة الى التعليق على التصاعد المتزايد باستمرار لنفقات التسلح . ومع ذلك لا يسعنا الا ان نلقي الضوء على انه في هذا العالم الذى يتطلع الى العدالة الاجتماعية ، يموت من الجوع ثلاثون طفلا كل دقيقة ، بينما ينفق في نفس الفترة الزمنية ذاتها ١٣ مليون دولار على الاسلحة . ان تكلفة بناء غواصة نووية واحدة تعادل ميزانية التشغيل والمعدات في الـ ٢٣ بلد الاقل نموا في العالم مجتمعة . لقد بينت جميع الدراسات الخاصة بالحالة الاجتماعية والاقتصادية في العالم ، ان النفقات غير المعقولة على التسلح تعتبر احد الاسباب المباشرة للازمة العالمية الراهنة ، التي تسبب - كما نعرف جميعا - كوابيس عديدة للبلدان المتقدمة وكوابيس أشد فظاعة للبلدان النامية .

وفي ضوء التطورات المقلقة في الحالة الدولية بيد و لوفد بلادى ان رفض الاستعداد للحرب أمر ينبغي النظر اليه باعتباره مبدءا يماثل مبدء عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى .

وفيما يتعلق بهذا المبدء الاخير ، فان الصراع الدائر في تشاد وهو صراع يحزننا ويشير قلقنا ليس له سوى حل وطني . لذلك فاننا نحث شعب تشاد على العودة الى طريق التفاوض حتى يتمكن من التغلب على الخلافات التي يمكن أن تحدث في اى مجتمع دون أن تدمره . اننا نحثه على الا يحيد عن طريق الحكمة والشرف . ونساعده في مبادرته النبيلة لان سيادة تشاد لا يمكن الحفاظ عليها وحمايتها من الانتهاك الا اذا مارس شعب تشاد ارادته بمنأى عن أى تدخل خارجي . وفي هذا

الصدد ، ينبغي أن يسهم الانسحاب الذي يجري حالياً لجميع القوات الأجنبية في تشاد ، في المصالحة الوطنية بشكل ايجابي . وبهذا سوف يتصالح أبناء تشاد بعضهم مع بعض وعندئذ سيكون من السهل معالجة الجانب الخارجي للامنة لان الشعوب يمكنها دائما ان تستجيب استجابة صائبة للتهديدات التي تتعرض لها سيادتها وسلامتها واستقلالها .

وفي خارج افريقيا ، وبعد سنوات عديدة بددت فيها الطاقات والموارد البشرية ، وفقدت الارواح لم يتحقق السلم حتى الان في افغانستان وكمبوتشيا . وتوقفت المحادثات بين الطائفتين في قبرص ، وتزايد تورط امريكا الوسطى في الصراعات المسلحة ، وعلينا ان نثق تماما انه لا يوجد حل عسكري لهذه الحالات المؤسفة .

لقد كنا نأمل ، انه بعد التضحيات المجيدة التي حدثت في جنوب شرقي آسيا ، سيبدأ عهد جديد من التعاون الاخوي المثمر لصالح شعوب هذه المنطقة الفرعية وثقافتها الضاربة في القدم ، عن طريق احترام مبدأ حسن الجوار ومن خلال الجهود المشتركة . لكن هذا ، مع الاسف ، لم يتحقق . وتدعو مالي بلدان تلك المنطقة الى فتح وتوسيع طريق الحوار حتى يمكن التغلب على الصراعات التي تعرضها لجميع انواع التدخل .

لذلك ندعو شعب كمبوتشيا الى التفاوض دون تدخل خارجي ، وهو سيكسب الكثير اذا ما اتحد في مواجهة مهام التنمية ذات الاولوية . وستؤيد حكومة مالي من جانبها كل عمل يستهدف ايجاد تسوية سياسية ثم تفاوضية لهذه المسألة المأساوية . ولن نستطيع ان نؤكد بما فيه الكفاية ان حل مأساة شعب افغانستان يجب أن يكون حلا سياسيا . فالمفاوضات السلمية وحدها ، التي تجرى بارادة سياسية صادقة لتحقيق حل حقيقي ، هي التي ستمكن افغانستان من استعادة وحدتها ووضعها كبلد غير منحاز .

وتتطلع مالي الى هذه الاهداف ذاتها فيما يتعلق بالحالة المضطربة التي يعيشها شعب قبرص . ان بلدي عضو في فريق الاتصال للبلدان غير المنحازة المعني

بمسألة قبرص وهو اذ يحبى الجهود الدؤوبة للامين العام ، يدعو كلا الطائفتين الى التفاوض وبدء حوار مثمر لحل هذا الصراع - الذى يعتبر مصدر توتر دولي - حلا عادلا يصون وحدة قبرص وسلامة اراضيها .

اننا نشاهد أنشطة تدخلية في امريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي ، شأنهما في ذلك شأن جنوب شرقي آسيا . وفي الوثيقة الختامية التي اعتمدها المؤتمر الوزاري الاستثنائي لحركة البلدان غير المنحازة الذى انعقد في ماناغوا في كانون الثاني / يناير ١٩٨٣ بشأن الحالة في امريكا الوسطى ومنطقة الكاريبي ، ومؤخرا في اعلان كيتو ، وجه انتباه المجتمع الدولي الى المشاكل الاساسية التي تواجه امريكا الوسطى ومنطقة الكاريبي . ومن المؤسف انه قد اضيفت صعوبة اخرى الى مشاكل التنمية ، واشير هنا الى التدخل بكل اشكاله . وهناك ، كما هي الحال في اماكن اخرى ، تظل الشعوب وحدها هي من يعينها الامر . وهي لا تطالب بشيء الا العيش في سلام وان يحترم الآخرون اختياراتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتبادلة ، التي يشكل تباينها في بعض الحالات ما نسميه بالاصالة ، وقد يكون هذا التباين مصدرا لمزيد من التقدم . ان التعقل ينتصر في النهاية دائما في العلاقات بين من يتمتعون بحسن النية . وتحاول مجموعة كونتادورا بصبر ملحوظ ، سيرا على درب التعقل وادراك المصالح الحقيقية لامريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي ، ان تضع حدا للنزاعات التي لا طائل من ورائها على الحدود والسيادة بين بلدان تعتبر وريثة لسيمون بوليفار الذى اعتبرها جميعا وطنا واحدا .

وسنة بعد اخرى وصلنا الى قناعة بان الأمم المتحدة ، بسبب المشاكل العديدة التي اشرفنا اليها الآن ، اصبحت عاجزة عن حل الازمات التي اندلعت في اماكن مختلفة وفي مجالات مختلفة . ففي افريقيا تزداد العنصرية غدا وخبيثا ولا تزال الحروب الاستعمارية مشتعلة .

لقد دخلت الامم المتحدة ، في صراع مع جنوب افريقيا بشأن المستقبل السياسي لنايبيا ، وذلك بعد سنة واحدة من انشائها . ومنذ ١٨ عاما يواجه شعب ناميبيا

بانتصار متزايد ورغم الظروف البالغة الصعوبة وتحت زعامة المنظمة الشعبية لا فريقيا الجنوبية الغربية ممثلة الشرعي والوحيد ، جيش الغزو من جنوب افريقيا . ولقد كان من اليسير سحق سوابو لو لم تكن تجسد التطلعات العميقة لشعب ناميبيا وتعبر عنها وتحمبها بطريقة حقيقية . لقد كانت سوابو دائما على مستوى مسؤولياتها الوطنية . ولا يحتاج نضجها السياسي وتشبثها بمثل السلم الى دليل . انها مثال لحركات التحرر الوطنية الحقيقية . انها تبدى الحزم والاصرار في النضال ، والانفتاح لاجراء الحوار بل وتقدم تنازلات دون اضرار بالقضية . ونحن في مالي نحبان نعتقد ان افريقيا لا يمكن ان تخون قضية افريقية ، وان النشاط الدبلوماسي الكبير الذي شوهد مؤخرا بين جنوب افريقيا وبعض جيرانها المباشرين يمكن تفسيره بالضرورات الاقتصادية التي لا تقاوم الناشئة عن التأييد المتسم بالخشية الذي تقدمه الدول الافريقية لبلدان خط المواجهة ، ويمكن ارجاعه الى الانقسامات داخل منظمة الوحدة الافريقية والافتقار الى التأييد الفعال والنشط من جانب اصدقاء افريقيا وضخامة متطلبات النضال الطويل المعقد لشعب الجنوب الافريقي .

وهكذا فان حرب الاستقلال في ناميبيا اكبر من مجرد نضال تحرر وطني . فهي بطبيعتها ونطاقها يمكن ان تقارن بالنضال العالمي ضد العنصرية والنازية والفاشية ، الذي اتاح انتصاره وضع الميثاق وانشاء الامم المتحدة . هذه حقيقة واضحة . وهي تبين انه بالرغم مما اعترض طريق الامم المتحدة من مقاومة ومصالحات متكررة مثقلة بالادانة مع نظام الفصل العنصري ، ارتبطت الامم المتحدة بالنضال التحرري الذي يخوضه شعب ناميبيا وظلت طيلة الوقت تشير على الطريق السلمي الذي يمكن ان يوصل الى النجاح .

وتنعكس آخر تلك المبادرات في قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، الذى لا يزال بعد ست سنوات من اصداره في عام ١٩٧٨ ، يعاق تطبيقه بسبب رفض جنوب افريقيا المتعنات الامتثال لمبادئ الامم المتحدة الجليلة وهي الديمقراطية والحرية والاحترام المتبادل بين الشعوب .

لهذا فان العقوبات الكوود التي وضعت في طريق التنفيذ السريع والملائم لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) عقبات خطيرة وتثير عظيم القلق لانها تضر اضرارا بالغا بالأمن والسلم الدوليين . فهذه الأعمال التسوية وان كانت تعطل حصول ناميبيا على الاستقلال لن يمكن لها أن تمنعه . فهذه المناورات المعوقة تؤدي الى تفاقم التوترات في الجنوب الافريقي بدلا من أن تخفف حدتها لصالح السلم . ان احترام المثل العليا الموضحة في ميثاق منظمتنا يتطلب التطبيق الكامل لقرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، الذى اعتمد بالاجماع ، بما في ذلك التصويت المؤيد للدول الخمس التي لها حق النقض (الفيتو) . ان لا يمكن أن تظل الأمم المتحدة غير مكترثة للمعاناة الرهيبة الذى يعانيها الشعب الناميبى .

وانتم - ياسياد الرئيس - يامن رأستم بفعالية ونشاط مجلس الامم المتحدة لنايبيا تعرفون ان تاريخ انهاء الاستعمار يعلمنا أن المفاوضات التي تدخلها الاطراف بحسن نية ، غالبا ما تكون طويلة وشاقة ، لكنها مع ذلك تجعل في الامكان حسم العديد من الصراعات الاستعمارية .

ففي الماضي وقبل المحرقة ، اعتقد الناس ان النازية كانت مجرد ظاهرة ثانوية . لكنهم كانوا مخطئين ودفعت البشرية - للأسف - ثمن ذلك الخطأ غالبا . واليوم تطفو على السطح مرة أخرى ، في الجنوب الافريقي ، استراتيجية قادة النازى ، ان ترى الانتهاك المتعمد لحدود البلدان المجاورة ، والمصادرة العنصرية للحريات الاساسية ، ومازلنا نستطيع - اليوم ، ان نرى دروعا ترفع هنا وهناك دفاعا عن حقوق الانسان ، وأحيانا ترفع هذه الدروع باسم شعوب لم تسأل حتي عن هذا كثيرا ، بينما توضع وسائل الاعلام القوية ، وهي أحدث

الأسلحة الحديثة ، وجميع أنواع التسهيلات في غمار عملية مفضوحة من التواطؤ ،
 في خدمة الفصل العنصرى .

لقد احتفل في حزيران / يونيو الماضى في اوروا بالذكرى الأربعين لفرز نورماندى ،
 ووقتها تذكرا باجلال التضحية المجيدة لملايين وملايين الرجال الذين جادوا بأرواحهم
 من أجل أن تسود الحرية ، ومن أجل الا تورث الكراهية العنصرية للأجيال المقبلة .
 ومن أسف أن شارك زعيم الفصل العنصرى في مراسم تلك الاحتفالات . وبالتأكيد كان لابد
 له أن ينتهز فرصة تلك المناسبة بأن يبصق على قبور غير البيض الذين يرقدون في تلك الأراضي
 البعيدة ممن ساعدوا في الانقاذ من الطغيان .

ان المهزلة الانتخابية التي قاطعتها ، بقوة وعلى نطاق واسع ، الطائفتان الهندية
 والطنونة ، ليست سوى جزء من نفس استراتيجية اعادة تكييف الفصل العنصرى من أجل أن
 يبدو مقبولا .

تطالب ديباجة الميثاق بتسوية النزاعات على أساس مقاصد واهدافه بالوسائل
 السلمية ، كما تنص على عدم استخدام القوة في غير المصلحة المشتركة ، كما أعلنت ذلك
 بوضوح .

ان وجود جنوب افريقيا في ناميبيا هو اهانة للتاريخ وللمنطق ، والاهداف السامية
 التي نص عليها الميثاق . ومن صالحنا جميعا أن نعزل نظام الفصل العنصرى البغيض ،
 بل ونقضي عليه ، بكل الوسائل الدبلوماسية والثقافية والاقتصادية المتاحة وقبل كل شئ
 بالوسائل العسكرية ، وفقا للأحكام ذات الصلة من الفصل السابع للميثاق .

وان ذاك لن يؤنبنا التاريخ يوما لأننا تسامحنا طويلا وبطريقة مخزية مع هذا
 النظام البغيض ، ولن يكون على الجنس البشرى أن يعاني مرة اخرى من جراء خطأ آخر
 تترتب عليه نتائج لا يمكن التنبؤ بها .

ونظرا للاخلاقيات التي استخدمت لتأييد محور بريتوريا تل ابيب لايزال الشعب
 الفلسطينى أيضا يحمل تبعاتها الثقيلة . وازاء الاخفاق في ايجاد حل منصف لقضية فلسطين
 اصبح الشرق الاوسط لعقود مضت احدى الارضيات الشهيدة لاجتماع اعراق وثقافات مختلفة .

فحكومة اسرائيل تشن الحرب هناك بحجة حماية الوطن الاسرائيلي ، لكن اقل ما يمكن أن يقال عن هذه الحرب ، انها للاضرار بحق الشعب الفلسطيني في الحفاظ على هويته ، وفي أن يستمد القوة من تعاليم تاريخه العريق وان يبني مستقبله على أساس قيمة وتطلعاته . ومع ذلك ، فان الحرب التي فرضت على الشعب الفلسطيني ، على فرار جميع حروب التحرير ، سوف تنتهي ايضاً بانحصار الحق على الظلم و بانتصار الايمان بحقوق الانسان الاساسية و بيزوغ عصر للمصالحة بين كل أبناء فلسطين . وهذا أمر حتى لا بد واقع لا محالة ، رغم احتلال الاراضي العربية بالقوة أو انتشار المستوطنات أو القصف الوحشي المستمر بالمدافع لمخيمات اللاجئين الفلسطينيين .

اننا لن نعلم من تكرر القول بأن قضية فلسطين تكمن في لب أزمة الشرق الأوسط . وحلها لا يمكن أن يوجد في الترسانات المكتظة بالأسلحة ، بل يتأتى بالاعتراف بالحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني . ولا سيما حقه في الاستقلال والسيادة الوطنية . رغم الصعوبات الكامنة في وضع التوتر الذي طال أمده ، و دخل لبنان مرحلة جديدة من المصالحة الوطنية يرتهن نجاحها بالدرجة الأولى بالانسحاب التام غير المشروط للقوات الاسرائيلية من ذلك الاقليم . ان السلم يستمد القوة من التحرك صوب السلم . لذا يمكن أن تعدد بارقة الأمل التي ظهرت في لبنان الى الشرق الأوسط كله اذا ما ساد الواقع الفلسطيني . ان الامم المتحدة باعترافها في مختلف قراراتها بحق الشعب الفلسطيني في الوجود الوطني انما تعبر باخلاص عما يعتقده الرأي العام الدولي .

لقد طالبت منظماتنا بحوار جديد لاعادة بناء الثقة في تلك المنطقة المضطربة الحساسة ، الشرق الاوسط ، وذلك بمطالبتها في قرار الجمعية العامة ٥٨ / ٣٨ (جيم) بعقد مؤتمر سلم دولي معني بالشرق الاوسط وتوضيح ردود فعل الحكومات لتلك التوصيات القوية ، الحاجة الى مثل هذه المبادرة ، وهي المبادرة التي دعت اليها أيضا منظمات دولية اخرى عديدة . ان شعب مالي ، وهو شعب محب للسلم ، لن يدخر جهدا لضمان عقد هذا المؤتمر ، وهو مؤتمر سيكون مسؤولا أمام التاريخ ، مؤتمر يمثل الأمل لجميع شعوب

الشرق الأوسط ضحايا الحروب الدامية التي لا تنتهي ، تلك الحروب التي تقضي على تطلعاتها المشروعة في الامن والتقدم الاقتصادي .
ومن الواضح ، أن انعقاد هذا المؤتمر لن يكون له معنى بغير مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني . وسيكون جدول أعماله قاصرا اذا لم يتضمن الاسباب العميقة للتدهور المتزايد للحالة في الشرق الاوسط . وهي على وجه التحديد ، الاعتراف بالحقوق الاساسية للشعب الفلسطيني ، والانسحاب من جميع الاراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما في ذلك القدس ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة . وستكون خطوة حاسمة للأمام صوب السلم قد اتخذت اذا ما اشترك أكبر عدد ممكن من البلدان في ذلك المؤتمر وانما ما اشتركت فيه أيضا ، كما هو واضح ، كل تلك الدول التي يحملها ميثاقنا بمسؤولية خاصة عن حماية السلم والامن الدوليين والحفاظ عليهما .

وبالاضافة الى هذه الأزمات السياسية الخطيرة التي تمزق أوصال العالم ، تشكل الحالة الاقتصادية العالمية التي لا تزال تنذر بالخطر ، تهديدا كبيرا للسلم والامن الدوليين . ان مرت الأزمة الاقتصادية الاجتماعية في مسار تدهورها بعدة مراحل حرجية وهي تمثل نوعا من العنف الهيكلية الذي اصبح مرضا مستوطنا .
ان الحالة الاقتصادية للبلدان النامية تنذر بكارثة ؛ وهذا التعبير قد يكون مخففا في حالة بعض تلك البلدان ، حيث تصاحب العوامل السلبية ، التي تؤثر على نمو الاقتصاد العالمي عوامل مناخية وبيئية اضافية تحرم تلك البلدان من الموارد الضئيلة التي تستفيد منها بالفعل استفادة ضئيلة . ولسوء الحظ ، نشهد في معظم البلدان الأكثر فقرا ما يسمى بالتنمية " الرديئة " ، نظرا لان تنميتها قد عوقبت من جراء تضاؤل تدفق المساعدة الانمائية الرسمية . وتعظم العبء الساحق لخدمة الدين ، الذي يحبط أي تحسن في مستوى المعيشة . وارتفاع اسعار الفائدة ، والانهباء الشديد في اسعار المواد الأولية بما يصاحبه من تدهور في معدلات التبادل التجاري واخيرا التخفيض المشير للانزعاك لنصيب البلدان النامية في التجارة العالمية .

وبالنسبة للبلدان المتقدمة النمو تصبح بوادر الانتعاش الاقتصادي التي أعلن عنها مجرد افتراض نتيجة لانهايار الهياكل الاقتصادية العالمية . ويعزى تطور الأزمة الاقتصادية الراهنة وحدتها الى عوامل كثيرة عرضت باستفاضة في العديد من الكتيبات والمطبوعات ومن ثم لسنا بحاجة الى الافاضة في تناول هذه المسألة لأننا اذا ما أكثرنا الاستشهاد بالأرقام ، قد نخفي حقيقة المأساة الكائنة وراء هذه الحالة .

ان الدراسات العلمية عن العجوزات المزمنة في موازين المدفوعات وارتفاع كلفة الاقتراض على نحو يتعذر التحكم فيه وعبء الديون الخارجية ، كل ذلك يخفي حقيقة بسيطة هي أن اقتصاداتنا في حالة توقف . ففي حين تحول ضخامة حجم المديونية - ٨٠٠ مليار دولار أمريكي - دون تحقيق أى تقدم اقتصادى أو تحسين في مستويات المعيشة بالبلدان النامية ، تصبح امكانية سداد تلك الديون مستحيلة بشكل مطرد . وهو ما يفسر الكلمات المفزعة التي قالها أحد الزعماء وقد استبد به السخط : " كيف يمكن سداد هذا الدين الا عن طريق تجويع شعبنا ؟ " وقد اعتبر مبلغ ٥٠٠ بليون دولار فعلا كدين معدوم ، وهو مبلغ يتجاوز اجمالي رؤوس أموال المصارف الغربية مجتمعة . وتحدث الآن تفاعلات متسلسلة تعرض للخطر النظام الاقتصادي والاجتماعي فيما يدعي بالعالم المتقدم . ومن المستحيل التكهن بما ستسفر عنه هذه الفوضى اللهم الا اذا توقعنا تفاقم الفقر والعنف . وسيظل اقتصاد العالم يعاني في حالة توقف نظرا للافتقار الى التعاون اللازم لاتخاذ الاجراءات الضرورية .

وستظل هذه الحالة قائمة ،الم يستهل حوار مسؤول يأخذ في الحسبان المصالح المتبادلة ، حول اقامة نظام اقتصادى دولي جديد يصون سيادة الدول على مواردها . ويعد تجديد التعاون بين الشمال والجنوب مطلبيا أساسيا اذا كنا نرغب في إيجاد مناخ من السلم والتفاهم في العالم .

وقد برهنت الدول الأفريقية باعتمادها خطة عمل لاغوس ، على رغبتها في الاسهام في بناء عالم يكفل التقدم والسعادة للجميع . وتعد خطة عمل لاغوس التي تقوم على استراتيجية الاستقلال الذاتي الجماعي وتستهدف تشجيع وتعزيز التعاون بين الجنوب والجنوب طمس الصديد بين دون الاقليمي والاقليمي احد المكونات الأساسية للنظام الاقتصادي الدولي الجديد الذي ينبغي ارساؤه بروح من الوثام والتضامن استجابة للمطامح التي تنبع من اعشق مشاعر البشر . وهذه ايضا استراتيجية حركة بلدان عدم الانحياز . وان الاحداث بلدا ان عدم الانحياز ان احتدام المواجهة بين الشرق والغرب لا يهدد السلم العالمي فمسبب بل ويعوق على نحو خليلر أيضا التعاون بين الأمم ، قررت ، بالتغلب على نظام التكتلات ، بناء نظام اقتصادي دولي جديد يكفل السلم والعدل للجميع . ان المفاوضات العالمية التي لم تتجاوز بعد مرحلة الاتصالات الاستطلاعية يجب أن تستمر . ولا سبيل - نظرا لأن التكافل حقيقة واقعة - الى جعل الاقتصاد العالمي المعاصر يستقيم مع الوضع الطبيعي الذي ينبغي أن تكون عليه الأشياء ، بمجرد الرغبة في أن نجعله يفعل ذلك . فكما ذكرنا سلفا يتوقف تطور المجتمع الدولي على نحو متسق على تحقيق التقدم للجميع . ولا سبيل الى الابقاء عليه الا من خلال قدرتنا على التمدد للمشاكل الدولية في مجموعها وتمكينا من ايجاد حلول شاملة لها .

وينبغي للعالم الثالث ومجموعة ال ٧٧ أن يواصل التحلي بسعة الأفق عملا على احراز تقدم مطرد .

الا أن الأفق العالمي ملبد بسحب خطيرة من الافتقار الى الطمأنينة . فالحالمة الدولية حالة افتقار متزايد الى الأمن والعدل وبالتالي حالة مأساوية للانسانية . وتعتسير الفوضى النقدية والمالية وتباطؤ معدلات التبادل التجاري والفقير والحرمان الاجتماعي ولا سيما الجوع ، والتصحر وتلبد أفق فرص العمالة المتاحة للأجيال القادمة أدوات تهدد بتدمير مجتمعنا الدولي . وفي مواجهة هذه الأخطار الحقيقية ، أود أن أوجه باسم شعب مالي

والرئيس موسى تراورى نداءً بالتعقل ووحدة العمل . والواقع أننا ان كنا نخشى أن تكون البلدان النامية في طريقها الى كارثة ، فاننا نشك كثيرا في أنها ستكون بمفردها في غمار تلك الكارثة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : قبل أن أعطي الكلمة للمتحدث

التالي ، أود أن أذكر الممثلين بأن عادة الاعراب عن التهاني في قاعة الجمعية العامة بعد الادلاء بكلمة محظورة .

السيد رادودرو (فيجي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يحتفل بلسدى

اليوم بالذكرى الرابعة عشر لاستقلاله وانه ليسعدني بالغ السعادة أن أتقدم اليكم بتهانسي وفدى بمناسبة انتخابكم رئيسا للدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة . كما انه من دواعي غبطتي أن أرحب باسم وفد بلدى ببروني دار السلام الدولة العضو ال ١٥٩ في منظماتنا .

لقد تعهدت كل الدول الأعضاء رسميا بصون السلم والأمن الدوليين وتسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية . وتبين الأحداث الجارية في جميع أنحاء العالم نكوصا عن هذا التعهد ان أن قائمة الأزمات والمنازعات آخذة في التزايد . ولا بد من ايقاف هذا الاتجاه وهو أمر مستطاع اذا توافر التصميم الدولي على العمل لصالح السلم . وتزودنا قرارات الأمم المتحدة بشأن هذه الأزمات والصراعات بأساس كاف لهذا النوع من التصميم وللعمل بمقتضاه .

وتتبدى ظاهرة الافتقار الى العزم على التفاوض واجراء الحوار كوسيلة لتسوية المنازعات بين الدول ، في تصاعد موجة الارهاب والأنشطة الارهابية في جميع أنحاء العالم . ويعتبر احترام سيادة القانون ومبادئ وقواعد القانون الدولي التي تحكم معايير السلوك من الأهمية بحيث يمكن أن يؤدي أى انحراف عن تلك القواعد أو أى خرق مستمر لها الى الفوضى بسهولة . وينبغي لنا جميعا أن ندين الحوادث التي وقعت مؤخرا والمتمثلة في نسف السفارة الأمريكية في بيروت والاعتداء المروع بالقنابل الذي وقع في رانغون في العام الماضي واستهدف بعض كبار المسؤولين في جمهورية كوريا الجنوبية . وقد أدانت حكومتي من جانبها اذ انة لاليس فيها هذه الأعمال الارهابية وتحت جميع الدول على الاسهام في القضاء على هذه الأنشطة .

يشير عدد من البنود المدرجة على جدول أعمالنا الى أزمات يعاني منها العالم .
وأود أن أشير الى بعضها . وسيشير وفدى دون شك الى الأزمات الأخرى في الوقت المناسب .
ففيما يتعلق بالأوضاع في أفغانستان وقبرص وكمبوتشيا ، دعا المجتمع الدولي مرارا الى
وضع حلول سياسية شاملة وهو ما نؤيده تمام التأييد .
كما أن قرارات الجمعية العامة ذات الصلة تدعو الى انسحاب جميع القوات الأجنبية
من تلك البلدان واحترام سيادتها واستقلالها وسلامتها الإقليمية وعدم انحيازها . ونحن
في هذا الصدد نواصل تأييد الجهود الحثيثة التي يبذلها الأمين العام ونحن جميعاً
الأطراف المعنية مباشرة على التعاون معه في تسوية تلك الأزمات .
وما زالت شبه جزيرة كوريا منطقة توتر متواصل . ونحن نواصل تأييد تطلعات الشعب
الكورى الى سرية استئناف الحوار بين كوريا الشمالية والجنوبية بغية تسوية المسألة الكورية
بالوسائل السلمية ودون أى تدخل خارجي .

ان مسألة الشرق الأوسط تزداد تعقيدا عن ذي قبل . ومنذ انشئت الأمم المتحدة ، ظلت تلتمس حلا عادلا وشاملا ودائما في الشرق الاوسط . لكن هذا الحل قد راوغ المنظمة حتى اليوم .

ما زالت قضية الشعب الفلسطيني لبأزمة الشرق الأوسط ، ولن يتحقق سلام دائم في الشرق الأوسط الى ان يكفل حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وحقه في ان يكون له وطن ، وكذلك حق جميع الدول في المنطقة بما فيها اسرائيل . وللتحرك في ذلك الاتجاه تقتضي الضرورة اجراء الحوار والتفاوض بين جميع الأطراف المعنية مباشرة . ولكي ينجح ذلك الحوار والمفاوضات لا بد من تهيئة الظروف المؤدية الى السلام . وتحقيقا لهذا الغرض تقتضي الحاجة المباشرة انسحاب جميع القوات غير المرخص لها من الأراضي العربية واللبنانية المحتلة .

وبوصف فيجي عضو في الامم المتحدة ، فانها ما زالت ملتزمة بالكامل ببذل كل ما في وسعها في نطاق امكاناتها المتواضعة ، لتحقيق السلم والاستقرار في الشرق الأوسط . ولعل مشاركتنا في عمليات الامم المتحدة لحفظ السلم في لبنان دليل ملموس على هذا الالتزام . بيد انني سأكون مقصرا ان لم أذكر العبء الملقى على مواردنا المالية المحدودة نتيجة لمشاركتنا هذه . والبلدان الأخرى المساهمة بقوات تشعرر بوطأة هذا العبء المالي . ومع هذا فان هذه الحالة ما كانت لتنشأ لو قامت جميع الدول الأعضاء بالوفاء بالتزاماتها المالية .

من المؤسف انه من الواضح ان الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان تحدث في اجزاء كثيرة من العالم . ونضطلع نحن اعضاء هذه المنظمة بمسؤولية خاصة عن اتخاذ اجراءات بشأن انتهاكات حقوق الانسان حيثما وقعت ، ومحاولة ايجاد حلول يمكن ان تسهم في وضع حد لهذه الانتهاكات .

ولم تبلغ هذه الانتهاكات السافرة والمؤلمة في أى مكان ما بلغته في الجنوب الافريقي حيث تجرى الادامة المنتظمة لسياسة الفصل العنصرى الآثمة ويجرى توطيدها .

وعلى المجتمع الدولي ان يضاعف جهوده للعمل على القضاء على هذه السياسة . وعليه ان يرفض رفضا قاطعا الاصلاحات الدستورية المزعومة التي ادخلت مؤخرا ، لانها ، بدلا من ان تقضي على سياسة الفصل العنصرى تسهم في تعزيزها . وللأمم المتحدة سجل يدعو الى الفخر في مجال تصفية الاستعمار . ومع هذا ، لا يمكننا ان نشعر بالرضاء عن الذات كثيرا بل علينا أن نواصل العمل من أجل ازالة بقايا الاستعمار بجميع أشكاله ومظاهره في مختلف مناطق العالم .

وما من شك في أن اكبر تحد يواجهنا في هذا المجال هو في الجنوب الافريقي . فبالتحدي للأمم المتحدة وتوافق الآراء العالمي على وجوب استقلال ناميبيا ، تواصل جنوب افريقيا احتلالها غير المشروع لذلك البلد وتواصل استغلاله . وتؤمن فيجي ايماننا راسخا بأن القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) الصادر عن مجلس الأمن يجب ان ينفذ بالكامل وعلى وجه السرعة ، وان المحاولات الرامية الى ربط استقلال ناميبيا بما يحدث في بلد آخر لا بد من أن ترفض .

ولقد تابعت حكومة بلادي ، في المنطقة التي ننتمي اليها ، باهتمام وانتباه بالغين التطورات في اقليم كاليدونيا الجديدة المجاور .

وفي اجتماع عقد مؤخرا في توفالوا غتنم زعماء محفل جنوب المحيط الهادئ الفرصة ليدرسوا عن كثب الحالة الآخذة في البروز في ذلك الاقليم . ورحبوا بالاصلاحات الادارية والاصلاح الزراعي الذي صدر بوصفه جزءا من الحركة الرامية لمنح تقرير المصير لشعب كاليدونيا الجديدة ، ودعوا الى مزيد من الاصلاحات الادارية والسياسية في الاقليم كتدابير تمهيدية للاستقلال . ولدى الدعوة لاتخاذ هذه التدابير الاضافية ادرك زعماء الندوة الأهمية الحاسمة لضمان المشاركة النشطة لطائفة الميلانيزيين الوطنيين في التعليم في الاقليم وفي المؤسسات المهنية والادارية لتيسير تحقيق الاستقلال في الاقليم بصورة مبكرة وسلمية .

وفي هذا الصدد ترحب فيجي والأعضاء الآخرون في محفل جنوب المحيط الهادئ بتأكيد فرنسا القاطع التزامها باستقلال كاليدونيا الجديدة ، وتعهد ها

بتحقيق ذلك على وجه السرعة وفقا لرغبات سكان الاقليم متعددى الأعراق قاطبة بما فيهم ، بوجه خاص ، طائفة الكاناك .

اذا كانت هناك مسألة بعينها تثير جزع العالم اليوم ، فهي سباق التسلح النووى والتهديد باشتعال محرقة نووية . ان عدم احراز أى تقدم حقيقي في مفاوضات نزع السلاح يؤدي الى نزع السلاح وتؤثر العلاقات بين الدولتين العظميين الرئيسيتين قد زادا من حدة هذا الشعور بالجزع . وحقيقة ان نزع السلاح النووى سيتوقف بالدرجة الأولى على الدول الحائزة للأسلحة النووية وعلى الدولتين العظميين الرئيسيتين بالذات . بيد ان هذا المحفل يتيح فرصة لجميع الدول للاعراب عن قلقها . ولا ينبغي ان تتجاهل الدول الحائزة للأسلحة النووية ما يساور الآخرين من قلق ، لان بقاء الجميع في كفة الميزان .

ويأمل وفد بلادى ان يوفر الاهتمام والمداومات في هذا المحفل زخما ضروريا وهاما لمفاوضات جادة تؤدي الى وقف سباق التسلح وتخفيض الأسلحة ونزع السلاح فيما بين الدول الحائزة للأسلحة النووية في نهاية المطاف . وانطلاقا من هذا الأمل ، يرحب وفد بلادى باستمرار بادراج البنود المتصلة بهذه المسألة على جدول أعمالنا . وانطلاقا من هذا الأمل أيضا نحث مرة أخرى على استئناف مفاوضات جنيف وفيينا المتوقفة بين الدولتين العظميين الرئيسيتين .

ولانه في غيبة اى اتفاق جاد سيستمر سباق التسلح ، وفي النهاية سيؤدي عدم ايقاف هذا التكديس الذى لا ينقطع للسلاح ، وبالتالي عدم الاجتهاد في تلافى المحرقة النووية ، الى جعل جميع المسائل الأخرى المدرجة على جدول أعمالنا عديمة الأهمية .

ان معاهدة عدم الانتشار تدبير أمني هام ، ونأمل ان يؤدي المؤتمر الاستعراضي في ١٩٨٥ الى النهوض بالتعاون الايجابي لمنع انتشار الاسلحة النووية . ونحن نتطلع الى الدول الحائزة للأسلحة النووية لتثبيت حسن نواياها تجاه جهودنا الرامية الى تحقيق نزع السلاح .

ويشكل فرض وقف على تجربة وانتاج ووزع الأسلحة النووية من وجهة نظر حكومة
بلادى ، العنصر الجوهرى والأهم في جهودنا من أجل نزع السلاح .
كما ان ابرام معاهدة شاملة لحظر التجارب ينبغي ان تظل له أولوية عالية
على جدول اعمالنا باستمرار . وفي الوقت الذى نعرب فيه عن قلقنا لعدم احراز تقدم
صوب ابرام تلك المعاهدة نحث هيئة نزع السلاح على السعي بجدية الى ابرام معاهدة
شاملة لحظر التجارب في وقت مبكر .

وبالإضافة إلى الاعتبارات التي أشرت إليها ، يكمن اهتمام حكومتي في المنطقة المجاورة لها . وما زالت إحدى الدول الرئيسية الحائزة على الأسلحة النووية تنفذ برنامجها المتعلق بالتجارب النووية في جنوب المحيط الهادئ . وقد دأبت على عملها هذا منذ العقد الماضي ، متجاهلة المعارضة الساحقة ، وإدانة حكومتي وحكومات البلدان المجاورة في جنوب المحيط الهادئ . ومن نافلة القول أن التجارب النووية التي تجرى في منطقتنا تشكل خطراً حقيقياً على بيئتنا البحرية وعلى شعوبنا . وفي الاجتماع الذي عقد مؤخراً في توفالو ، أكد قادة ندوة جنوب المحيط الهادئ من جديد معارضتهم الشديدة لاستمرار التجارب النووية الفرنسية في منطقتنا . وبشجعنا في هذا الصدد التأييد الذي نلصقه فيما أبدى من مشاطرة لقلقنا في إعلان حالته إلى الأمين العام لجنة جنوب المحيط الهادئ التي تضم جيراننا من بلدان أمريكا اللاتينية الواقعة في جنوب المحيط الهادئ .

ونظراً لتلاقي ندوات بلدان المحيط الهادئ وبلدان أمريكا اللاتينية من أجل وقف كل التجارب النووية في جنوب المحيط الهادئ ، كانت حكومتي تأمل أن تتخلى فرنسا عن تجاربها النووية في تلك المنطقة . وبدلاً من ذلك ، أعلنت فرنسا عن عزمها على مواصلة برنامجها للتجارب النووية في منطقتنا للسنوات الخمس عشرة المقبلة ، متجاهلة بذلك ، تجاهلاً تاماً مشاعر شعوب المنطقة . ورداً على هذا الإعلان ، أكد وزير خارجيتنا قبل يومين فقط معارضة حكومتي الشديدة لذلك . وأوضح وزير خارجيتنا أيضاً أنه لو كانت التجارب آمنة كما يجري الإعلان عنها ، لكان من المنطقي والمستصوب والنافع لجميع الأطراف المعنية أن تتم هذه التجارب على الأراضي الأوروبية .

واعترافاً بالرغبة الكاسحة لدى شعوبنا في أن تيقى بمنأى عن خطر السقط النووي ه تأخذ قادة ندوة جنوب المحيط الهادئ موقفاً جماعياً للعمل من أجل إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في المنطقة . إن اهتمامهم بسلامة شعوبهم وبيئتهم يتجلى أيضاً في موقف البلدان الأعضاء في الندوة في المفاوضات الجارية من أجل إبرام معاهدة بشأن تنمية البيئة الطبيعية لمنطقة جنوب المحيط الهادئ وحمايتها .

ان حرصنا وتميمنا في جنوب المحيط الهادئ على حماية بيئتنا من التلوث النووي ينبعان من قلقنا واهتمامنا بوصفنا شعوبا جزرية . والنظر الى المساحة البرية المحدودة لمعظم الدول الجزرية في المنطقة ، تتسم بحارنا ومواردها بأهمية فائقة لبقائنا . ولهذا ، نؤكد من جديد على طلبنا من الأمم المتحدة ووكالاتها تقديم المساعدة الى البلدان الجزرية الصغيرة في جنوب المحيط الهادئ لتمكينها من تنمية وتنفيذ سياسات تنمية المحيطات التي من شأنها أن تضمن الاستخدام الرشيد والامثل لمواردها الحيّة وغير الحيّة بما فيه فائدة شعوبها ومنطقتها .

ان فيجي ، بوصفها بلدا جزريا صغيرا ناميا ، تعلق أهمية كبرى على اتفاقية قانون البحار . وهذه الاتفاقية في رأينا من الصكوك القانونية القليلة جدا التي تتسم بطابع ونطاق شاملين ، وتحاول تصحيح ظلم الماضي لا لصالح أحد بل لصالح الجميع وروح متجردة من التحيز المذهبي . ولهذا ، كنا أول من صادق على الاتفاقية ، ونحث الدول الأعضاء على المصادقة عليها بحيث تدخل أحكام الاتفاقية في حيز السريان الفعّال . وعندما يتم ذلك ستمثّل الاتفاقية مكاما من أجل التعاون الدولي الذي يهدف الى التنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعوب .

واختتم كلمتي بالتأكيد من جديد على تأييد بلادي لهذه المنظمة . فما زالت الأمم المتحدة الجهاز الوحيد الذي يمكن للمجتمع الدولي من خلاله أن يعالج عدونا المشترك المتمثل بالحرب والاستعمار وانتهاكات حقوق الانسان والفقر . ولا شك أن بعض أجهزتها التداولية بحاجة الى تعزيز . بيد أن مبادئها مازالت صحيحة كعهدنا أبدا . وسوف تواصل فيجي تأييد هذه المبادئ .

السيد بونغو (غابون) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : سيدي الرئيس ، اسمعوا لي أن أتوجه اليكم باسم حكومة غابون وشعبها ، واسم سعادة الحاج عمر بونغو ، رئيس الجمهورية ، بأحزتها في وفد غابون لانتخابكم بالا جماع رئيسا للدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة . وانتم ابن كريم من أبنا زامبيا ، وهي دولة صديقة تقيم معها غابون علاقات أخوة ولا شك أن انتخابكم يشرفنا .

ان تفانيكم الكامل في خدمة مبادئ حق تقرير المصير واستقلال الشعوب ، وساهمتكم الشخصية في السعي الى تحقيق سلام دائم ، والاخص في الجنوب الافريقي وسعيكم لاستقلال ناميبيا بصفة خاصة بوصفكم رئيسا لمجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، كل هذا يدفع الى اعجاب المجتمع الدولي الممثل هنا بكم والى تأييده لكم .

وأود أيضا أن أقدم التهاني الى السيد خورخي ابيوكا ، رئيس بنما ، على الاسلوب الذي ادار به أعمال الدولة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة بوصفته رئيسا لها . ان اتاحته لوقته دائما لنا والرفقات التي أبدأها في ممارسة مسؤولياته رغم واجباته العسيرة الهامة ، قد عززت سمعته الشخصية ومثانة بلاده .

وعلى نفس المنوال ، فان ما يبديه اميننا العام السيد بيريز دي كويار من تفان مثالي في اداء الواجب ومن روح عملية انما يؤكد لنا أن المسائل المطروحة مهما كانت حساسة سوف تعالج بالتصميم اللازم لايجاد حلول لها في الاطار الصحيح وعن طريق التفاوض .

وأخيرا ، اغتنم هذه الفرصة لكي أرحب ترحيبا صادقا بقبول دولة ذات سيادة هي برونو دار السلام باعتبارها العضو ١٥٩ في هذه المنظمة . وانني احبب تحية خاصة وفرد تلك الدولة وجميع وفود الدول الأخرى التي تدافع عن المثل النبيلة لميثاق الأمم المتحدة .

اننا نجتمع هنا مرة أخرى لنناقش المشكلات الرئيسية في هذا العصر ، ولنبحث سويها عن السبل والوسائل التي من شأنها تعزيز السلم والأمن الدوليين وتأكيد اسس التعاون المتعدد الأطراف بشكل أكثر اتساقا مع الواقع .

ان مناخ القلق العام الذي نعيش فيه اليوم والذي يزداد خطورة نتيجة للسباق المحموم على التسلح يتطلب اعطاء فرصة جديدة للسلام والانفراج . ويضم وفد غابون صوته ، في هذا الاطار ، الى توافق الآراء العام ويؤيد كل الجهود التي تستهدف زيادة فعالية منظماتنا لتمكينها من الاضطلاع على نحو أفضل بمسؤولياتها الأساسية ، وهي الحفاظ على السلام القائم على العدل من ناحية وعلى مساهمة كل منا في تعزيز الأمن الدولي من ناحية أخرى .

ومن الطبيعي أن احترام الميثاق وكذلك القرارات ذات الصلة التي اعتمدها هنا يدخل في اطار تلك الشواغل . ويتمين علينا أن نشجع كل الدول الأعضاء ، وخاصة الدول الكبرى ، على تجسيد هذه الارادة السياسية ، أي اللجوء كما دعت الحاجة الى ذلك المبدأ الأساسي من مبادئ الميثاق ، وهو الحوار ، الذي يعتبر الأداة الرئيسية لتسوية النزاعات . وقد اختارت حكومة غابون هذه الوسيلة كركيزة لسياستها الخارجية . وانطلاقاً من هذا الاقتناع ، أود أن أعود مرة أخرى وأركز على بعض المسائل التي توليها غابون أهمية بالغة ، وتود أن تسهم مساهمة متواضعة في حلها .

سأتحدث أولاً عن نزع السلاح . فمن الضروري أن نواصل دون كلل السعي لبدء حوار صريح وتعاون تام بين الكتلتين من أجل تخفيف حدة التوتر ويجاد مناخ للثقة ، وهو ما لا يتوافر حالياً . ينبغي للانفراج الذي يعد شرطاً ضرورياً للحفاظ على السلم ، أن يكون جزءاً من نظام عالمي للتعايش السلمي يشمل كل مناطق العالم وكل أوجه العلاقات بين الدول . ولا بد أن يقوم على احترام السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي لكل الدول ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وعدم اللجوء الى استخدام القوة . ولا بد أيضاً من السعي لتحقيق الانفراج في اطار جهد عالمي يرمي الى نزع السلاح العام والشامل من أجل التوصل الى سلام دائم .

ويزداد الأمر أهمية لأننا اعتمدنا في الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة قرارات - لن نذكرها جميعها هنا - تتميز بأنها أوضحت بجلاء الروابط

القائمة بين نزع السلاح والتنمية . وهذه هي القضية فيما يتعلق بالقرار الصادر في الوثيقة ٢١/٣٨ بتاريخ ١٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٣ ، الذي أرسى علاقة سليمة بين هذين المفهومين . ولذلك فان غابون يحدوها أمل وطيد في أن تؤدي مختلف المفاوضات التي تجرى بشأن الحد من التسليح الى التوصل بسرعة الى نتائج محددة وإيجابية تجمـل بالامكان أن تستأنف في أقرب وقت ممكن المفاوضات التي توقفت .

وتؤيد حكومة غابون أيضا المبادرات التي طرحت من جهات متعددة ، وخاصة المبادرات التي تشدد على ضرورة عقد مؤتمر دولي بشأن النفقات العسكرية والآثار المختلفة للعلاقة بين نزع السلاح والتنمية ، كالمبادرة التي أشار اليها مؤخرا من فوق هذا المنبر رئيس الولايات المتحدة ، الذي اقترح على اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية تنظيم اجتماعات وزارية أو حكومية منتظمة بين البلدين حول تلك المسائل* .

وانتقل الآن للتحديث عن الحالة في الجنوب الافريقي . وما زلت أعتقد أن موقف بعض الدول التي لها مصالح هامة في تلك المنطقة . وهو نهج تجاري يفضل تجاههـل البعد اللانساني في سياسة الفصل العنصري — لا يمكن الا أن يزيد من حدة التوتر بين طائفة السود وطائفة البيض ، ويعرض مجتمع جنوب افريقيا كله لاضطرابات لا يمكن حصرها في تلك المنطقة وحدها . لهذا ، ترى غابون ان الوقف التدريجي لاستثمارات الشركات عبر الوطنية التي تعمل في جنوب افريقيا ، والوقف الكامل لكل الاستثمارات الجديدة ، — من شأنهما التوصل الى حل سلمي لهذه المشكلة .

اننا نواصل — كما فعلنا في كل اجتماعاتنا السابقة — المطالبة بتعزيز دور الأمم المتحدة ، ونود أن نعمل ونما ككل لكفالة الاحترام للقرارات التي اعتمدت لصالح ناميبيا . وينبغي في هذا الصدد أن ينفذ تنفيذا دقيقا قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) الذي

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد الصباغ (البحرين) .

ينص على استقلال ناميبيا وعلى اجراء انتخابات تحت رعاية الأمم المتحدة . وينبغي لجنوب افريقيا أن تثبت للمجتمع الدولي رغبتها في وضع نهاية لسياسة الفصل العنصرى البغيضة التي تنتهجها وأن تقيم علاقاتها مع جيرانها ومع بقية دول العالم على أساس الاحترام المتبادل وعدم التدخل بمختلف أشكاله . لذلك أناشد ضمير رجال الدولة الذين مازالوا يؤيدون جنوب افريقيا والذين تقوم دساتير بلادهم على أساس الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، وأدعوهم لكي يميزوا تلك الحقوق على أساس شامل وغير انتقائي في أى مكان لم تتحقق فيه بعد ، وخاصة في جنوب افريقيا التي قامت سلطاتها - في معرض الاشارة الى اصلاحاتها الدستورية الاخيرة - برفع سياسة التمييز العنصرى الى مرتبة نظام للحكم .

ولقد تعرضت بريتوريا لهزيمة مزدوجة اثر الانتخابات البرلمانية الزائفة التي نظمت في شهر آب/اغسطس ١٩٨٤ - والتي أعلن بطلانها وانها لاغية بمقتضى نص قرار مجلس الأمن ٥٥٤ (١٩٨٤) الذى اعتمده المجلس بجلسته المعقودة يوم ١٧ آب/اغسطس ١٩٨٤ ، وأكدت هذه الجمعية منذ أيام قليلة . وهو يأخذ شكل التحذير ، ويبدو في رأينا بمثابة تشجيع وضمان لصواب الموقف البطولي الذى يقفه السكان السود .

وتفتنم حكومة غابون هذه الفرصة لتؤكد من جديد معارضتها القوية لهذه الاستراتيجية الجديدة التي تقسم المجتمع في جنوب افريقيا الى طبقات يعادى بعضها البعض . وترى غابون ان هذه الاستراتيجية لا يمكن بأى حال من الأحوال أن تمثل حلا ملائما للمشاكل القائمة في تلك المنطقة من قارتنا . لذلك فان وفدى يؤيد وسيؤيد دائما الموقف القائل بأن القضاء التام على نظام الفصل العنصرى من خلال الضغوط الدولية المستمرة سيمكننا من التغلب على هذه الحالة المأساوية التي حولت الأغلبية السوداء الى ضحية .

وما دنا بسبيل التكلم عن افريقيا ، أود أن أشير الى حالتين من حالات النزاع التي تثير اهتمام وفدى بشكل خاص ، وأعني بهما تشاد والصحراء الغربية . ودون أن أعود الى التكلم عن الجهود التي بذلتها من قبل حكومة غابون ، وبصفة خاصة ، الجهود التي بذلتها الرئيس بونغو من أجل تسوية هذين النزاعين ، وأود أن أعرب مرة أخرى عن أملنا في امكانية الوصول الى الحل الافريقي ، وهو حل سلمي .

لذلك ، يمكننا أن نعيد التأكيد هنا علانية أن هناك دورا تؤديه منظمة الوحدة الافريقية التي هي في رأينا الاطار الصحيح لتمكين مختلف اطراف هذه الصراعات أن تجتمع على طاولة المفاوضات . وتأمل غابون مخلصا أن تصبح القارة الافريقية مكانا للسلم والأمن ، واننا سنؤيد دائما جميع المبادرات التي تستهدف تحقيق هذه الغاية .

لا تزال بؤر توتر أخرى في العالم مصدر قلق لنا . وبادئ ذي بدء في الشرق الأوسط ، ان حكومة غابون مقتنعة أنه لا يمكن لأية تسوية في الشرق الأوسط أن تكون تسوية مستديمة ما لم تأخذ في حسابها أمان الشعب الفلسطيني المتألمة في مشاعره . وفي هذا الصدد ، فاننا نعيد التأكيد على حق الشعب الفلسطيني في الوجود السلمي وفي المساواة وما نحن حدود آمنة ومعتترف بها ، شأنه في ذلك شأن بقية الشعوب في المنطقة . ومرة أخرى فاننا ندعو حكومة اسرائيل لأن تمنح حدا لسياسة اقامة المستوطنات في الأراضي المحتلة ، تلك السياسة التي تهدد فرص التوصل الى التسوية الشاملة للصراع .

أما بالنسبة للعراق وايران ، فانهما لا يزالان يخوضان حربا ذات آثار خطيرة ، لا على سكان البلدين فحسب ، بل على أمن واستقرار ذلك الجزء من العالم . وفي هذا الصدد ، تؤيد حكومة غابون المبادرات المضطلع بها من قبل الأمين العام لمساعدة هذين البلدين الشقيقتين على الاشتراك في جهد يستهدف تخفيف حدة الحرب . اننا نجدد ثانية نداءنا العاجل الموجه الى الطرفين بوقف الأعمال العدائية فورا وبالشروع في حوار ، بغية تحقيق تسوية للصراع ، الذي طال أمده كثيرا والذي من الجلي انه لا يخدم مصالح شعبيهما ولا مصالح الشعوب الأخرى في المنطقة .

وأخيرا بالنسبة للبنان ، ذلك البلد الذي تقيم غابون علاقات متنازة معه ، فاننا نود أن نعرب عن تقديرنا للجهود التي تستهدف المصالحة الوطنية والتي يبذلها الرئيس أمين الجميل ، الذي يعمل دائما بجد لمساعدة بلده على استعادة سيادته ووحدة أراضيه . ان الشيء المهم هنا هو سحب جميع القوات الأجنبية من أراضيه ذلك البلد .

أما بالنسبة لجنوب شرقي آسيا ، وعلى وجه الخصوص الحالة في كمبوتشيا ، فان غابون تعيد التأكيد على تأييدها لمبادئ وحدة الأراضي والسيادة وعدم جواز استخدام القوة فسي

العلاقات الدولية . ويتحتم على جميع دول المنطقة أن تشرع في حوار يفضي الى تسوية نزاعاتها والى اقامة سلم واستقرار دائمين ، وكذلك انهاء التدخل والتهديد بالتدخل وخطط الدول الخارجية الرامية الى الهيمنة .

أما فيما يتعلق بشبه الجزيرة الكورية ، فانني أود أن أشدد على أن غابون تتابع باهتمام خاص تطور الوضع واننا لا نزال ملتزمين بفكرة التوصل الى حل يتم التفاوض عليه ويستهدف توحيد البلدين بصورة سلمية .

وأخيرا ، فان وفدي يحبذ التوصل الى تسوية سلمية لقضية افغانستان على أساس انسحاب القوات الأجنبية ، والاحترام التام لاستقلالها وسيادتها ووحدة أراضيها ، والامتنان التام لمبادئ عدم التدخل بجميع اشكالها .

اننا لا نستطيع ان نتناول بؤر التوتر ، التي تهدد السلم والأمن العالميين فسي عصرنا ، دون التعرض للأحداث المزعجة الحاصلة في امريكا الوسطى وفي منطقة جزر الكاريبي . وعلى الرغم من التقدم الذي أحرزته حديثا مجموعة كونتادورا وبلدان امريكا الوسطى الخمسة عن طريق اعتماد وثيقة تعدد الأهداف التي تم التوصل اليها في بنما ، فان غابون تعتقد أن الوضع في امريكا الوسطى ما زال مدعاة للقلق ، ونعتقد أننا يجب ان نضع نهاية له على أساس المبادئ المعترف بها دوليا التي ذكرناها للتو ، وخاصة الحوار . وهذا هو ما يعتمد عليه للتوصل الى تفاهم أفضل فيما بين جميع بني الانسان المحبين للسلام .

وعلى أساس روح الحوار نفسها والتفاهم والتقارب فيما بين الشعوب التي ترتبط بنفس الثقافة والمثل ، امرطلع رئيس دولتنا بمبادرة مؤفة حيث اقترح على رؤساء الدول في افريقيا الوسطى اقامة مركز دولي لحضارة البانتو ، يجمع حوالي اثنتي عشرة دولة لمصلحة ١٧٠ مليوناً من البشر . وانني أعتنم هذه المناسبة الرسمية لأعرب عن الامتنان لجميع المؤسسات والرجال ذوي النوايا الحسنة الذين عملوا من أجل ضمان اقامة هذه المؤسسة في كانسون الثاني /يناير ١٩٨٣ ، بتوقيعهم على دستورها .

ان خطورة الوضع الاقتصادي الدولي لا تقل أهمية بالنسبة لنا عن القضايا السياسية التي ذكرناها للتو . وفي الواقع ، فان الانكماش الخطير الذي ألحق ضررا بجميع البلدان ،

وخاصة بلدان العالم الثالث ، والصعاب التي تواجهها بلداننا في الوقت الراهن ، تشكّل جميعها مصدر قلق كبير لنا ، بقدر ما يعتمد بقاء شعوبنا على ايجاد حل لها . وهكذا ، فإن الأمل في اقامة نظام اقتصادى دولي جديد يشكّل بالنسبة للبلدان النامية علامة على تحقيق تحكّم أكبر في النظام الاقتصادى العالمى الذى يقوم على الامتثال للقواعد الأساسية التي لا يمكن دونها تحقيق أى تحسّن في العلاقات بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة . وهكذا فإن التزامنا بالنسبة لوفد غابون هو مصدر القوة الوحيد الذى يمكنه أن يوفق بين مصالح المجتمع الدولى ككل .

ان التكافل السياسى والاقتصادى للعالم الذى نعيش فيه يوحى بالفعل اننا يجب أن ندير العالم باعتباره كيانا واحدا من أجل منفعة البشرية ككل . وما الذى نستطيع أن نفعله ونحن نعلم ان احدى المهام التي أناطتها بنا منظماتنا هي على وجه التحديد اعداد عالم أفضل للأجيال القادمة . ومع ذلك ، فإن الطريقة التي تتطور بها العلاقات الاقتصادية الراهنة تظهر عدم توفر الارادة لدى بعض البلدان لتحقيق هذه المهمة .

وفي هذا الصدد أود أن أشدد على خطورة الحالة الاقتصادية الراهنة ، التي تتسم على وجه التحديد بعدم استقرار أسعار السلع الأساسية مما يترك آثارا مدمرة ، مثل تذبذب مدخولات الصادرات وعجزات موازين المدفوعات للبلدان الفقيرة .

ولذلك يجب أن نشدد على أبعاد التهديد الراهن للتجارة الدولية ، التي تنكمش باطراد نتيجة لتدهور شروط التبادل التجارى وعدم الاستقرار في السيولة الدولية . ولذلك يجب أن نبحث عن طرق ووسائل للانطلاق بتصحيح جوهرى في هياكل الاقتصاد الدولسى بغية تمكين البلدان النامية ، بفنل جودة وتنوع منتجاتها وقدرة هذه المنتجات على التنافس ، أن تضمن استمرار صادراتها وبالتالي تحصل على موارد مالية تحتاج اليها من أجل نموها وتنميتها على نحو متسق .

وعلاوة على ذلك ، فإن مشكلة مديونية بلدان العالم الثالث تبدو يوما فيوما مسألة تثير قلقا جديا ، وتبين مدى الصعوبات التي تواجه هذه الفئة من البلدان .

ان الشلل الذى أصاب غالبية اقتصادات العالم الثالث يدفعنا الى المطالبة بوضع تعريف جديد لسياسات تقديم المعونة للتنمية . ونجاح تلك السياسات لا يعتمد على التنسيق الضرورى بين جهود الأطراف المختلفة فحسب ، بل على موازنة أفضل من قبل المؤسسات المالية الدولية التي يجب أن تشرف على ادارة تلك السياسات .

وتوضح الخبرة المستفادة خلال السنوات الأخيرة ان التنسيق السليم بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب قد أصبح أكثر صعوبة . وفشل مؤتمر الأمم المتحدة السادس للتجارة والتنمية الذى عقد ببلغراد في حزيران /يونيه ١٩٨٣ وكذلك فشل المؤتمر الرابع العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية الذى عقد في فيينا في آب/أغسطس الماضي ، يظهران بشكل أفضل من أى شيء آخر عدم توفر الارادة لدى الدول الغنية للتوصل الى حلول مشتركة في التعاون مع بلدان العالم الثالث ، وخاصة في قضايا أساسية مثل شروط الاقتراض وعطية التصنيع . ومن المعروف أن حصة الصناعة في بلادنا لا تمثل إلا ١١٩ في المائة من الاقتصاد العالمي .

ورغم تكرار فشل المؤتمرات الاقتصادية الدولية فان فابون يؤكد تأييده لاستمرار المفاوضات الشاملة التي دونها لن يتمكن الاقتصاد العالمي في الحقيقة من استعادة قوته الدافعة . ومن ثم يعتقد وفد بلادى أن الطريق المسدود الذى يواجه حاليا الحوار بين البلدان الصناعية وبلدان العالم الثالث يجب أن يؤدى بالأخيرة الى تحقيق الاكتفاء الذاتي وتعزيز الظروف اللازمة لتنميتها المحلية التي تعتمد على الذات ، بما يمكن من تحقيق تعاون خلاق يتصف بالمنافع المتبادلة ما بين الجنوب والجنوب .

وفيط يخص تدعيم التعاون على المستوى الأفقي فان يوم ١٨ تشرين الأول /أكتوبر ١٩٨٣ قد أصبح يوماً تاريخياً لنا ، بلدان افريقيا الوسطى ، لأنه في ذلك اليوم شهدنا تحقق مبادرة أخرى أخذ زمامها الرئيسي الحاج عمر بونغو وهي اقامة المجموعة الاقتصادية لدول افريقيا الوسطى ، والتي تضم منطقة اقتصادية واسعة يسكنها نحو ٦٠ مليون نسمة وبها موارد طبيعية ضخمة ومتنوعة . ولا يساورني شك بأن هذه المجموعة ستقوم بجهود محددة تسمح لدولها بالسيطرة على اقتصاداتها وبالتالي بالعمل على تحسين الظروف المعيشية لشعبها .

ان كل تلك المسائل التي ذكرتها تشترك في ترابط العوامل السياسية والاقتصادية والبشرية . وهي تشترك أيضا في الحاجة الى وجود المؤسسات الدولية التي يمكن الاعتماد عليها . ولهذا السبب ، وكما أوضحنا من قبل ، يجب تعزيز دور الأمم المتحدة . واذنا أخذنا كل ذلك في اعتبارنا لا يوجد أي بديل حقيقي لمنظومة الأمم المتحدة من أجل جهودنا التي تستهدف إقامة عالم جديد وأفضل ، حتى اذا كانت تلك المنظومة بعيدة عن الكمال . ولكن هل هناك عمل كامل يقوم به الانسان على الاطلاق ؟

ولذلك السبب فان غابون منذ قبوله في الأمم المتحدة يسعدده أنه استفاد من عملها ، ومن جانبه ، وفي نطاق موارده المحدودة ، قد أيد باستمرار برامج الأمم المتحدة وجهودها من أجل تحقيق عالم أكثر سلافاً وأكثر عدالة وعالم أفضل .

واستنادا الى ذلك المثل الأعلى ، فان وفدى على اقتناع بأن الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة ستكسر أعراسها لتدعيم قدرات منظومتنا الدولية ، التي يتوقف على عملها بصورة متسقة السلم والأمن والاستقرار بدرجة كبيرة .

ولم تكن تطورات العلاقات الاقتصادية الدولية مرضية دوماً ، والوضع السياسي مهتز ومزعزع ، ولكن بلادي تؤيد عشية الذكرى السنوية الأربعين لمولد منظمتنا فكرة تكثيف التعاون الدولي ، وتعتقد أن جهودنا لتحقيق هذا الغرض يجب تشجيعها وتعزيزها والعمل على تجديدها .

ومنذ سنوات قليلة ، أعلن قداسة البابا بول السادس عن حق بأن الاسم الجديد للسلام هو " التنمية " . واذنا وجهت جهود منظمتنا باستمرار نحو هذا الهدف النبيل ، فلا بد من تحقيق آمالنا .

واستنادا الى تلك الآمال ، يبدي وفد غابون استعداداته الدائم للتعاون الكامل مع رئيس الجمعية العامة بحيث تكفل أعمال هذه الدورة بالنجاح .

السيد كافي (جزر القمر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود أولاً أن أضم

صوتي الى صوت جميع المتكلمين الذين سبقوني في التقدم الى السفير بول لوساكا بخالص التهنية بمناسبة انتخابه بالاجماع لرئاسة الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة . ان

وفدى مقتنع بأن صفاته البارزة وخبرته الدبلوماسية الطويلة على الصعيدين الوطني والدولي تشكل ضمانا أكيدا لنجاح أعمالنا . ويسعد وفدى اختيار ممثل بارز من قارتنا الأفريقية، ومن بلد شقيق زامبيا ، التي يقيم معها بلدى الجمهورية الاتحادية الإسلامية لجزر القمر علاقات التعاون الودية والشيقة لرئاسة الدورة الحالية . ونتمنى له كل النجاح في القيام بمهمته الصعبة والطهمة ، ونؤكد له كامل تعاوننا .

ونتوجه بالشكر أيضا الى سلفه المرموق السيد خورخي ايويكا رئيس جمهورية بنما لما أبداه من حكمة وكفاءة عند اضطراره بمهام رئاسة الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين . وأود أيضا أن أشيد بوجه خاص بالسيد خافيير بيريز دى كوبيار الأمين العام لجهوده المستمرة التي لا تكل للدفاع عن المبادئ المقدسة لمنظمتنا وللحفاظ على السلم في العالم .

ويرحب وفدى بدولة بروني دارالسلام بيننا ، التي يعزز انضمامها الى المنظمة من طابعها العالمي . ونؤكد لشعبها مشاعرنا الودية ، ونتمنى له كل نجاح بوصفه أمة مستقلة ونحن على استعداد لاقامة علاقات تعاون معه تعتمد على الصراحة والمنفعة المتبادلة في جميع المجالات .

ها نحن مرة أخرى نجتمع في هذا المحفل ، لنقيم من جديد ، كعهدنا كل عام ، ما قامت به منظمنا من أعمال منذ الدورة الماضية للجمعية العامة ، ولنرسم الخطوط العريضة للحالة الاقتصادية والسياسية في العالم . ونحن مضطرون لأن نعترف ، للأسف الشديد ، بأن جهودنا لم تتأخر فحسب في التوصل الى نتائج ، وانما قصرت ايضا في تحسين الحالة الدولية ، بل ان الحالة الدولية على المستويين السياسي والاقتصادي تردت كثيرا . وتستمر بؤر التوتر في كل مكان من كوكبنا وتنحو في بعض الاحيان الى الانتشار ولا يساهم التناحر المتزايد بين الدولتين العظميين الرئيسيتين واطلاق العنان لسباق التسلح في تهدئة مناخ التوتر السائد في العلاقات الدولية بل على العكس . وقد تلاشى سريعا أي أمل كان يراودنا في تخفيف حدة الازمة الاقتصادية . وكالعادة ، تدفع البلدان الاضعف ، ولا سيما بلدان العالم الثالث ، الثمن الباهظ لهذه الحالة المأساوية وهنا وهناك تعلو القوة على الحق ويحل الأمر الواقع محل الحوار ومحل بذل الجهود المشتركة .

اي انه ، في عالم تسوده مثل تلك القلاقل ، تزداد أهمية الدور الذي يتعين على منظمنا ان تقوم به ، فعليها أن تلعب دورا اساسيا ورئيسيا اذا اردنا ان نجنب كوكبنا حربا جديدة يتفق الجميع على ان نتائجها ستكون مفعجة لبقاء الجنس البشري . وفي افريقيا ، توجد بؤر معينة ، تظل متفجرة وتثير القلق البالغ لمنظمة الوحدة الافريقية وكذلك للمجتمع الدولي بأسره . وبالرغم من أن بعض الأحداث الأخيرة مثل اتفاق نكوماتي الذي وقع منذ أشهر قليلة بين موزامبيق وجنوب افريقيا ، وهو اتفاق نستطيع ان نفهم دوافعه ، ساهمت في تخفيف حدة التوتر الى حد ما في افريقيا الجنوبية ، فان الموقف برمه السائد في تلك المنطقة يظل خطيرا للغاية . والحقيقة ان ناميبيا لم تحقق استقلالها بعد بالرغم من قرارات منظمنا ذات الصلة . وما زال ذلك الاقليم محتلا بصورة غير مشروعة .

وبلدى ، الذى يدين نظام الفصل العنصرى اللانسانى اداة قاطعة ، يؤكد من جديد تضامنه الكامل مع الكفاح الذى يخوضه الشعب الناميبى من اجل تحقيق استقلاله بقيادة المنظمة الشعبىة لأفريقيا الجنوبية الغربية ممثله الشرعى والوحيىد . ومازلنا على اقتناعنا بأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٩) بسرعة هو وحده الذى سيمكن من تصفية الاستعمار فى ناميبيا تصفية سلمية .

وعلى المجتمع الدولى فى الوقت الراهن ان يتخذ التدابير الضرورية لىضمن وجود واستقلال بلدان خط المواجهة التى تتعرض باستمرار لخطر زعزعة استقرارها . وتستدعى الحالة فى تشاد اليقظة الشديدة بصفة خاصة . والحق ان ذلك البلد وهو عضو مؤسس فى منظمة الوحدة الافريقية ، ما برح منذ ١٧ عاما يعيش محنة الحرب الأهلية التى حطمته ومزقتة اشلاء . ولهذا رحب بلدى بارتياح كبير بالاتفاق الذى يتعلق بفض الاشتباك الكامل والمتزامن والذى وقعتة ليبيا وفرنسا .

ونسبح لانفسنا بالأمل بأن قادة نجامينا ومعارضى نظام الرئيس حسين حبرى ، سيعملون على اظهار التعقل والحكمة ، بمجرد ان تغادر القوات الاجنبية تشاد ، وذلك لكي يجنبوا شعبها مزيدا من المعاناة لا طائل من ورائها وحتى يتمكن من البدء فى اعادة بناء بلاده .

وتذكر بلادى ، فيما يتعلق بالصحراء الغربية ، انها ايدت تأييدا تاما القرارات الصادرة عن اجتماع القمة الثامنة عشرة الذى عقدته منظمة الوحدة الافريقية فى نيروبي ومازالت مقتنعة بأن الحل المرضي لتلك المشكلة الخطيرة يتضمن تنفيذ القرار الدامى لتنظيم استفتاء حول تقرير مصير شعب ذلك البلد . وترحب بلادى فى هذا الصدد بالالتزام الذى أعلنه جلاله الملك الحسن الثانى ملك المغرب من على هذه المنصة فى ٢٧ أيلول / سبتمبر ١٩٨٣ بالموافقة على نتائج ذلك الاستفتاء .

ومازال بلدى يشعر بالقلق ، شأنه شأن البلدان الأخرى فى المنطقة ، لاستمرار تدعيم وزيادة الوجود العسكرى فى المحيط الهندى . وتخلق تلك الحالة التى ازدادت حدتها بسبب التناحر الدائم القائم بين الدول الكبرى مناخا من التوتر المتفجر الذى يثير قلق الدول الساحلية .

ويؤيد بلدى ، الذى يرغب فى الحفاظ على السلم والأمن فى المنطقة ، بلا تحفظ
فكرة اقامة منطقة سلام فى المحيط الهندى تمشيا مع الاعلان الوارد فى القرار ٢٨٣٢
(د-٢٦) ، ويؤكد وفدى من جديد أمله فى أن ينعقد المؤتمر الدولى المقرر عقده لهذا
الغرض فى كولومبو .

لاكثر من ثلاثين عاما عصفت الحروب الدامية بالشرق الاوسط مرات عديدة ولا تلوح
فى الأفق نهاية لتلك الحروب . وما من شك ، كما سبق لنا ان اعلنا مرارا فى هذه
الجمعية ، أن تعنت اسرائيل الذى تمليه اهدافها التوسعية والعدائية هو الذى يحول
دون تحقيق حل دائم لتلك المشكلة .

وتبين سياسة الحكومة الاسرائيلية فى الاراضى العربية المحتلة وسوء معاملتها
اليومية للسكان الاصليين فى تلك الأراضى بوضوح ان الكيان الصهيونى لا يعترم التقيد
بقرارات منظمنا ذات الصلة . وما دامت اسرائيل ممعنة فى محاولاتها الرامية الى تدمير
منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطينى ، بأى وسيلة
تتاح لها ، فلن يقوم سلام دائم فى تلك المنطقة . وأود ان اؤكد هنا من جديد دعم
بلادى الراسخ لكفاح الشعب الفلسطينى العادل بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية .
وعلى الرغم من المشاكل العديدة التى ما تزال قائمة فى لبنان ، تلك المشاكل
التي نجمت عن الحرب الأهلية الطويلة ، فقد تحسنت الحالة تحسنا كبيرا فى ذلك البلد
وهناك دواع كثيرة للأمل من جديد . ونرى ان الخطة التى اعتمدها الحكومة الائتلافية
الاسرائيلية الجديدة لسحب قواتها من الجنوب اللباني ، اذا نفذت ، من شأنها أن
تساهم مساهمة كبيرة فى استتباب السلم فى ذلك البلد . ولهذا يأمل بلدى ان تنفذ
تلك الخطة على وجه السرعة لتعود الحياة الطبيعية الى ارض لبنان المعذب .

ويلاحظ بلدى بمزيد الأسى استمرار حرب الاشقاء بين العراق وايران
وهما دولتان متجاورتان مسلمتان من دول عدم الانحياز . وقد سقط فى ساحة القتال
عشرات الالاف من الرجال والنساء والاطفال فى تلك الحرب الدموية . ومرة أخرى
نناشد المتحاربين رسميا وبالحاح الكف فوراً عن الأعمال العدائية وان يحكما المنطق

والحكمة بدلا من التعنت والبغضا ، وفي هذا الصدد ، نحیی العروض الداعية الی وقف اطلاق النار والمقدمة من الحكومة العراقية عدة مرات ، ونحث الحكومة الايرانية علی قبول تلك العروض ، ونحن مقتنعون كما كنا دائما بانه لن يكون هناك منتصر او خاسر في تلك الحرب العقيمة غير المجدية .

ولاتزال مشكلة قبرص مدرجة في جدول أعمال الجمعية العامة . وما فتئت بلادی من جانبها تحبذ ايجاد حل عادل ودائم یصون السلم في قبرص ووحدها وسیادتها . ومع ذلك نرى أن ذلك الحل لا بد ان يأخذ بالضرورة في الاعتبار التطلعات المشروعة للطائفتين التركية واليونانية ، وذلك لكي يحظى بالقبول من الجميع . ونشجع الحكومتين التركية واليونانية علی المضي في مفاوضاتهما للوصول الی حل مرض یصون مصالح الطائفتين التي تتأثر بتلك المشكلة .

وما زال التدخل الاجنبي مستمرا في آسيا ، وما زال يعرقل الوصول الی حل للمشكلات الناجمة عن بؤر التوتر والصراعات التي تعصف بتلك المنطقة منذ سنوات عديدة وبالرغم من القرارات العديدة الصادرة عن منظماتنا ، فما زالت القوات المسلحة الاجنبية تحتل افغانستان احتلالا غير مشروع ، مرغمة بذلك اكثر من ٣ ملايين من البشر علی الهرب الی المنفى .

ومن الممكن ، اذا استمرت هذه الحالة ، ان تهدد على نحو خطير الامن والسلم العالميين . واننا نناشد بالحاح انسحاب القوات الاجنبية من افغانستان ، ونؤكد من جديد تأييدنا لشعب افغانستان الشقيق .

وفيما يتعلق بكبوتشيا ، فاننا نلاحظ بخيبة أمل عميقة ان الدول المشتركة في احتلال ذلك البلد ما زالت تتجاهل النداءات الصادرة عن المجتمع الدولي وقرارات الجمعية العامة التي تطالب بالانسحاب الفوري وغير المشروط للقوات الاجنبية من ذلك البلد . ان شعب كبوتشيا لا بد ان يتمكن من ان يختار ، بحرية كاملة ، نظام الحكم الذي يرض فيه ، وان يحقق في نهاية المطاف السلم والحرية .

والحالة في شبه جزيرة كوريا لم تجد حلالها بعد . ويلاحظ بلدي التزام دولتي الشمال والجنوب بالتوصل الى اتفاق بشأن اعادة توحيد شطري البلد سلما وبصورة مستقلة . وفي هذا الصدد ، نؤيد فكرة المفاوضات المباشرة بين الحكومتين باعتبارها ضرورية للتوصل الى حل مرض وناجح لهذه المشكلة الهامة . ونرى ايضا ان انضمام جمهورية كوريا ، بل جمهورية كوريا الديمقراطية ايضا ، الى منظمة الامم المتحدة من شأنه ان يساهم مساهمة كبيرة في التماس الحل المنشود ، اي اعادة توحيد هذين البلدين .

ان الوضع الاقتصادي العالمي لا يبشر بالخير اكثر من الوضع السياسي الدولي الذي اوضحت معالمه بايجاز . ان البلدان النامية ، ولاسيما البلدان النامية فير المنتجة للنفط ، ومن بينها اضعف بلدان العالم ، اي اقل البلدان نموا ، ان تعصف بها مشاكل كثيرة هيكلية ودورية تواجه وضعها بشير اليأس في كثير من الاحيان .

وفي حقيقة الامر ، ان البلدان النامية تواجه انخفاضاً مستمراً في اسعار موادها الاولية وبالتالي تنخفض حصيلتها من الصادرات مما ينتج عنه انخفاض الموارد المتاحة للدولة ، فسي الوقت الذي يزداد فيه عبء المديونية بسبب الارتفاع الكبير في سعر الدولار ، مما يقل معه امكانية تحمل هذا العبء شيئاً فشيئاً . وهذه الازمة لا تستثنى الاقتصادات الهشة لاقل البلدان نموا . انها تزيد ، على نحو خطير ، من تخلفها وتعرق وصولها الى الاسواق المالية الدولية حيث يتزايد الاتجاه السي اقراض الأغنياء .

ان بلادى ، جمهورية جزر القمر الاتحادية الاسلامية وهي من أقل البلدان نموا ، تعاني من الآثار الضارة المترتبة على هذه الازمة بصفة خاصة .

ونظرا لان جمهورية جزر القمر الاتحادية الاسلامية بلد جزرى ذو موارد محدودة للغاية ، فانها ، بالرغم من جهود التعمير التي ما فتئت تبذلها منذ عام ١٩٧٨ ، تعاني من الانخفاض المستمر في حصيلتها من الصادرات ، مما تسبب بصورة واضحة في حدوث انخفاض كبير جدا في قدرتها الشرائية . وغية التغلب على هذه المصاعب والعودة الى مسار النمو وتحسين المستويات المعيشية للسكان فان حكومة جزر القمر ، بالقيادة المستنيرة للرئيس احمد عبد الله عبد الرحمن ، قد وضعت خطة للتنمية تستند الى توصيات برنامج العمل الجديد وخطة عمل لاغوس والوثيقة الختامية للاغوس .

والفرض الاساسي لتلك الخطة هو تحسين الظروف المعيشية للسكان في اسرع وقت ممكن ، وتقليل اعتماد البلد من حيث الاغذية والتكنولوجيا والتمويل . ولذلك ، فان هذه الخطة تدعو الى احداث نمو متوازن ومعجل للانتاج الوطني عن طريق الاستخدام الرشيد والمكثف لموارد البلاد . وفي اطار الاختيار الليبرالي الذي اختارته الحكومة ، ستوكل هذه المهمة اساسا الى المؤسسات الخاصة وستكون الدولة مسؤولة عن توفير المرافق الاساسية واجراء الدراسات الاساسية وانشاء الهياكل والمؤسسات اللازمة .

ولا تزال الاولويات الرئيسية هي نفس الاولويات المحددة في برنامج عمل السنوات العشر الكبير الذي قدمته الحكومة الى مؤتمر باريس المعني بأقل البلدان نموا في ايلول / سبتمبر ١٩٨١ ، اى الاكتفاء الذاتي الغذائي ، وانهاء العزلة الاقتصادية ، وخفض الاعتماد على الطاقة ، وتلبية الاحتياجات من المياه ، وتنمية الموارد البشرية .

وترد هذه الاهداف في الوثيقة الوطنية التي اعدتها حكومة جزر القمر وقد متها الى البلدان والمنظمات الدولية التي شاركت في المؤتمر الاول للتضامن الدولي من اجل تنمية جزر القمر الذي عقد في موروني ، العاصمة ، من ٢ الى ٤ تموز / يوليه من العام الحالي .

وفي معرض الاستجابة الكبيرة لندائنا ، فان البلدان والهيئات العديدة التي تكثرت بالاشتراك بنشاط في ذلك المؤتمر ، لم تظهر تضامنها مع جزر القمر حكومة وشعبا وشقتها بها فحسب ، بل عملت ايضا على نحو يتفق مع قرارات منظماتنا فيما يتعلق بتقديم المساعدات الى جزر القمر . ولذلك ، يسعدني اليوم ان اعرب لها مرة اخرى ، باسم جزر القمر حكومة وشعبا ، عن خالص شكرنا وعميق امتناننا لساهماتها في جهودنا الانمائية .

ان المؤتمر الاول المعني بالتضامن الدولي من اجل تنمية جزر القمر قد حقق نجاحا باهرا من حيث نوعية الوثائق التي قدمت فيه . ويعود الفضل بجلاء الى الهيئات الدليسة ، لاسيما برنامج الامم المتحدة الانمائي ، والى العديد من البلدان الصديقة التي لم تأل جهدا في هذا المؤتمر . وقد حدث بنا النتائج الايجابية الى حد بعيد التي حققها هذا المؤتمر الى مضاعفة جهودنا الانمائية . ولقد اتخذنا خطوة كبيرة ، ولكن ما زال امامنا الكثير الذي ينبغي انجازه .

ان جزر القمر ، وهي جزر السلم والاستقرار ، لن تتمكن من الضي قدما دون زيادة المساعدة المستمرة من المجتمع الدولي . وتلتزم حكومة جزر القمر التزاما راسخا بروح العمل وتناشد جميع الذين يستطيعون ان يقدموا اسهامهم في اعمال التعمير التي نقوم بها .

انني لا استطيع ان اختتم بياني دون ان اشير امام هذه الجمعية الى مسألة على جانب كبير من الاهمية ، ليس فقط لجزر القمر حكومة وشعبا ، ولكن ايضا لقارة افريقيا بأسرها ، والمجتمع الدولي بصفة خاصة . انني اشير ، بطبيعة الحال ، الى مشكلة جزيرة مايبوت القمرية .

وكما تعلمون ، فلا تزال هذه المسألة مدرجة في جدول اعمال الجمعية العامة ، وستظل مدرجة فيه الى ان يتم تسويتها بصورة مرضية . وسوف تكون نفس المسألة هذا العام مرة اخرى موضوع مناقشة محددة . وسنعود اليها بالتفصيل في الوقت المناسب .

واليوم ، اود دون ان اسهب كثيرا في هذا الموضوع ، ان اعلمكم بأن القرارات ذات الصلة التي اتخذتها منظماتنا والمنظمات الاقليمية المعنية بهذه المسألة ، لم تنفذ . وهذا يوضح عمق قلق شعب جزر القمر ، لأن هذه المشكلة ما فتئت قائمة منذ أمد طويل ، وما دامت قائمة فسوف يعاني شعب جزر القمر من الوضع المأسوي المتمثل في انقسام أمة التي لا تستطيع اجراء التنمية والازدهار في وثام كامل .

اننا نعتقد أنه بسبب الصداقة التليدة بين فرنسا وجزر القمر ، وسبب حسن النية الذي ابداه دائما الجانب القمري ، كان ينبغي ان تكون هذه المسألة قد حسمت بالفعل . ان الوضع السائد اليوم في مايوت لا يفيد منه الا الأفراد التعمساء الذين يتوقون الى ماض زهب وانقضى ، والذين تمثل بالنسبة اليهم عودة مايوت الى الأمة القمرية ، فقدانا لسيطرتهم السياسية والاقتصادية على الجزيرة . وليس هناك ادنى شك في ان مصالح هؤلاء الناس تتعارض تماما مع مصالح سكان مايوت . وهؤلاء الناس ، في رأينا ، لابد من ادانتهم ، كما ينبغي وضع حد لطموحاتهم وسيطرتهم .

وفي هذا الصدد ، نرحب بالبيان الذي القاه مؤخرا احد كبار موظفي الحكومة الفرنسية عندما اعرب عن اعترافه علنا وعلى نحو لا لبس فيه بشرعية وصحة مطالبنا . ويؤكد هذا البيان الصادر عن احد كبار الموظفين الفرنسيين على اعلى مستوى ، اذا كانت هناك حاجة الى التأكيد ، عدالة قضيتنا . ولهذا نرى ان الوقت قد حان لتجاوز تدابير المدى القصير ولا تخان الخطوة الحاسمة التي تؤدي الى تسوية هذه المشكلة .

لا يزال شعب جزر القمر مصراً من جانبه على مواصلة مطلبه ، وهو يشعر بالقوة بسبب التأييد الجماعي الذي يوليه اياه المجتمع الدولي . وما من حجة ، سواء كانت قانونية أو استراتيجية ، يمكنها ان تززع تصميم شعبنا ، لان المسألة بالنسبة لشعبنا ليست مسألة حق فقط بل مسألة عدالة أيضا .

في الوقت الذي نعد فيه العدة للاحتفال بالذكرى السنوية الاربعين لمنظمتنا فان بلدى ، جمهورية جزر القمر الاتحادية الاسلامية ، يؤكد رسميا من جديد ايمانه بهذه المنظمة وثقته بها . وبطبيعة الحال ، فان هناك بعض الصراعات التي لم تتمكن منظمتنا الا من الاعتراف بعجزها ازاءها وهي تواجه الأناية الوطنية والتصلب الايديولوجي . ومع هذا ، فان هناك ما يدعونا تماما الى القول بان الامم المتحدة تمثل بالنسبة لنا الملاذ الاخير هربا من حرب واسعة الانتشار سوف تكون عواقبها التي لا يمكن حسابها — مهلكة لمستقبل البشرية كلها .

ولا يزال بلدى ، من جانبه ، وفيا للمبادئ العظيمة المتمثلة في السلم والحرية والعدالة التي تميز ميثاقنا . وبهذه الروح ، سيواصل بلدى اسهامه المتواضع في منظمتنا حتى يمكنها أن تضطلع بشكل فعال بالمهمة النبيلة التي نتوقعها منها ، ألا وهي صيانة وحفظ السلم والامن الدوليين .

السيد بارون (دومينيكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد

الرئيس ، أود أن اغتنم الفرصة التي أتاحت لي اليوم لاضم صوتي الى الذين هنا وكم بمناسبة انتخابكم رئيسا للدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة . ان انتخابكم دليل آخر على التقدير الكبير الذي يكنه لكم أعضاء هذه الهيئة ، وتعبير عن الثقة بقدرتكم على توجيه هذه الجمعية العامة في مداولاتها . ولا يساورني أى شك في ان خبرتكم ومهارتكم الدبلوماسية المعروفتين ستسهمان كثيرا في جعل هذه الدورة التي تعقدها الجمعية العامة للامم المتحدة دورة خالدة .

أود كذلك أن أعرب عن تقديرنا وتهانينا للرئيس الذي انتهت مدته ، رئيس جمهورية بنما ، السيد خورخي ايويكا ، الذي رأس باقتدار ونجاح الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة .

أود أن اضم صوتي الى أصوات الذين سبقوني في الترحيب ببروني دار السلام ، الدولة العضو التاسع والخمسين بعد المائة في الامم المتحدة .

منذ اربعة عقود تقريبا تعهد عالم تنزف دماؤه وأنهكته ويلات الحرب بأن يكرس نفسه لتحقيق الاهداف والغايات الواردة في ميثاق مليء بالامل ويبشر بالخير لأممنا وشعوبه . ان مائة حرب او ما يزيد ، والعديد من الازمات الاقتصادية والاجتماعية التي وقعت تباعا ، جعلت الامين العام للامم المتحدة ، الذي تناط به مسؤولية تطبيق هذا الميثاق نصا وروحا ، يقول بعبارة صريحة ان الامم المتحدة باعتبارها هيئة لصيانة السلم تشعر بالاحباط نتيجة لتكاثر القرارات التي لا تنفذ .

ومنذ يوم ٢٤ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٤٥ الذي بدا فيه سريان ميثاق الامم المتحدة ، ضُحي بارواح لا حصر لها في تواتر مذهل في مواطن كثيرة للصراع؛ وتعرضت ملايين الاطفال للجوع في بيئات من العصيان المسلح والخسة والكراهية .

ان اوجه تعقل الانسان المتحضر بددتها بشكل متكرر أعمال الاغتصاب والتعذيب والقتل التي ترتكب ضد النساء والرجال والاطفال ، حتى في البلدان التي يتوقع فيها ان تضمن الممارسات والالتزامات الدينية القديمة العهد قداسة الروح البشرية .

وكما لو كان هذا غير كاف ، تتكرر المضايقات التي يتعرض لها الرجال والنساء والاطفال العاديون ويتم طردهم من مساكنهم عبر حدود التوتر والبحار الموحشة التي يزيد القراصنة من ضراوتها . وهكذا تستمر هذه الفترة الكثيرة في تاريخ وحشية الانسان ازاء الانسان ، وذلك دون مراعاة لما تبد وانها ادعاءات معاصرة بالمدنية ، والتقدم والنزعات الثقافية .

وككتاب عن يوم القيامة ، لا يزال السجل يشمل قضايا البقاء الفعلي لبلايين يعيشون في احوال من الفقر المدقع ، ويقعون ضحايا للأمراض منذ الولادة حتى الوفاة التي تحدث في سن مبكرة . وبينما تعمل الاسواق المتعددة الجنسيات بأسلوب حقير على تطوير وترويج الكيمياء المهلكة عبر حدود بلدان العالم الثالث ، فان بلايين أخرى ممن ذوت أجسادهم ، والجائعين والمحرومين تتخبط بين الامل وفقدان الامل الاقتصادي ، بينما الازمات المالية التي فقدت السيطرة عليها تقيد هذه البلايين بحالة الحرمان اليومية القاسية القائمة .

لا عجب اذن ان الام الاحباط المشترك والياس العميق تربط هذه الجماهير معا عبر الحدود الوطنية في مجتمعات متسعة يسودها الياس والاستياء ، ولا عجب ان ثمة راديكالية غير مستقرة وغير متعلقة تملأ الفراغ بين القيادة التقليدية المتحفظة والغضب الجانح لتابعيها اليائسين . ان الافكار المعاصرة القائمة على مبدا الشرق ازاء الغرب أو الشمال ازاء الجنوب تتضاءل أمام امكانية حدوث محرقة مروعة يمكن ان يؤدي السى اشتعالها اى استغلال شيطاني لهذا السيناريو للاستياء الشامل .

كيف يمكننا اذن الان او في المستقبل ان نمارس الثقة التي وضعت فينا لانقاذ الاجيال القادمة من ويلات الحرب وان نعيد تأكيد ايماننا بحقوق الانسان الاساسية وبكرامة الفرد وقدره وتعزيز التقدم الاجتماعي ووضع مستويات افضل للحياة في جو افسح من الحربة ، وان نفي بالغرض النبيل للامم المتحدة ؟

اننا نرى ان اسلافنا بما قدموه لقضية رفاهية الجنس البشرى وأمنه رأوا تطوور مجتمع دولي يتسم بصفات اقل من ان تكون اجتماعية لالشيء الا لأنه دولي ، كما يتسم بصفات ترتبط بمعايير اخلاقية اساسية مشتركة ، وبلغة مشتركة مع اختلاف لهجاتها فيما بين اعضاء المجتمع الدولي .

اننا نرى ان التفتت المتزايد للمجتمع الدولي الى كيانات مثل العالم الثالث ، والشرق والغرب ، والشمال والجنوب ، والبلدان غير المنحازة ، دليل واضح على وجود تجمعات للاضداد بحثا عن مجالات للمصالح المشتركة التي ، على الرغم من مبادئ الميثاق النبيلة ، لم تترجم بعد الى ممارسة عالمية .

اننا نرى انه بانضمام عدد متزايد من الدول التي تربطها بأسلافها روابط أقل فأقل الى هذه المنظمة يزداد تفتت المصالح خارج نطاق مجتمع الامم المتحدة ، بما يترتب على ذلك من تكلفة باهظة مضمية لم يقصد واضعو الميثاق ان يتحملها المستفيدون منه .

اجل ان الحالة العالمية التي يطلب الى الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة معالجتها لا تمثل تحسنا كبيرا بالمقارنة بما واجهناه في الدورة الثامنة والثلاثين . وهذه مشاكل رئيسية نجدها في كل اوجه النشاط الانساني وقد تردت في بعض الحالات . وليس من دواعي الغبطة على الاطلاق انه على الرغم من جهود الامم المتحدة والوكالات التابعة لها لم يحرز تقدم يذكر في هذه المجالات المعنية مباشرة بتنمية وتعزيز الاحوال البشرية . ان عدم احراز التقدم في الجهود الرامية الى تحقيق تغييرات كبيرة يمثل مصدر قلق كبير لدينا لأنه في كل حالة تقريبا يطلب الى اقلنا قدرة ان يضطلع بععب وأن يقوم بتوضيحات غير متناسبة مع قدراته .

ان ضرر الاعصار الذي حدث في امريكا الشمالية مؤخرا يجبرنا على التذكير بأنه منذ اكثر من خمس سنوات ، عندما بدأ كومنولث دومينيكا عطية التكيف مع مركزه المستقل كـ " اعصار ديفيد " قد دمر جزيرتنا الصغيرة وشل بدرجة كبيرة قدرتنا المحدودة على الانتاج . ولا يزال يجرى القيام بجهود ترمي الى اصلاح اضرار الاعصار الا انه لا بد ان يفهم ان اية دولة صغيرة كانت قبل عام ١٩٧٩ تسعى ما وسعها السعي الى العثور على الموارد للابقاء على هياكلها الاساسية وترقيتها تجد ان هذه المهمة صعبة التحقيق في السنوات التالية .

لقد هب بعض اعضاء المجتمع الدولي الى مساعدتنا واننا نشعر بالامتنان لهم ، ولكن حتى بالمساعدة الشئانية والمتعددة الاطراف التي حصل عليها كومنولث دومينيكا في السنوات الخمس الماضية فان الكفاح من اجل انعاش الاقتصاد وبناء الهياكل الاساسية وتوفير المعايير الدنيا لحياة كريمة للناس قد واجه اوقاتا صعبة ومحبطة . بيد ان الخبرة كانت بالغة القيمة وقد ابدى شعب كومنولث دومينيكا ، على كل صعيد ، تصميمه ومثابرتة وتحليه بالصفات القيادية اللازمة لمواجهة هذه الحالة .

وقد تمت الاشارة هنا الى المشاكل التي يشهدها كومنولث دومينيكا لأنها تتكرر في الاحوال العادية كل يوم في البلدان الجزرية الصغيرة وحتى في بلدان العالم الثالث

الكبيرة ؛ ان الترتيبات التي تستهدف ترتيب النظام الاقتصادي الدولي قد كشفت عن نقاط ضعف عظيمة وعن عجز عن معالجة هذه المشاكل بفعالية . ومن المؤكد ان هذه المشاكل سوف تزداد سوءا ، بما يترتب على ذلك من آثار مروعة علينا جميعا ما لم يتم استحداث نهج جديدة للاقتصاد العالمي بفرض مواجهة الازمات المتكررة التي تعرقل بشدة الجهود الانمائية التي تقوم بها بلدان العالم الثالث .

لقد شهدنا التضخم الكبير ومعدل النمو المتدني خلال فترة السبعينيات تلاهما اطول ركود في الثمانينات على مدى خمسين عاما . وهناك معلومات تفيد ان هناك انتعاشا في البلدان الصناعية ، لكن مزايا هذا الانتعاش لا تبدولنا واضحة على الفور ، ذلك ان ارتفاع اسعار المنتجات الصناعية وقلة الطلب على صادراتنا يترك ان اقتصادات البلدان الجزرية الصغيرة مثل اقتصاد كومولث دومينيكا في حالة بائسة . وهذه حالة تزيد من ترددها السياسات الحمائية التي تنتهجها البلدان الصناعية . ان كومولث دومينيكا ، ان يتم حظه على التعويل على القوى السوقية ، يجد ان محاولته الرامية الى تنوع المنتجات غير ناجحة ، ذلك ان الاسواق الرئيسية لن تقبل بسهولة منتجاتنا الجديدة الناشئة عن سياسة التنوع التي يتبعها كومولث دومينيكا .

ولابد ان تشير الحالة الاقتصادية العالمية القلق لدى جميع دول العالم . وفي محاولة للتخفيف من حدة الآثار السيئة على منطقة البحر الكاريبي ، قام رؤساء حكومات بلدان مؤتمر الاتحاد الكاريبي والسوق المشتركة باتخاذ بعض التدابير في شهر تموز/يوليه من هذا العام . الا ان الاتحاد الكاريبي والسوق المشتركة لا يمكنهما ان يؤثرتا في الحالـة الا بطريقة محدودة نظرا لأن العلاقات الاقتصادية الدولية يرتبط بعضها ببعض ارتباطا وثيقا .

ان كومولث دومينيكا ينظر بقلق وفزع الى حالة الديون الدولية التي اتخـذت ابعاد الازمة خلال السنوات القليلة الماضية . وما لا شك فيه ان قدرة كومولث دومينيكا على الاقتراض محدودة الا انه نظرا الى التزايد الكبير في التكاليف نرى ان خدمة الديون التي تكبدها تفرض عبئا اقتصاديا اضافيا على الدول الصغيرة التي تعمل جاهدة للوفاء بالتزاماتها الراهنة .

وعلاوة على ذلك فان قلقنا يتجاوز ازمنا الراهنة ، ذلك ان مشاكل الديون السـتي يواجهها المجتمع الدولي الآن قد ادت بالفعل الى تباطؤ النمو الاقتصادي في كثير من بلدان العالم الثالث . وقد استلزم هذا اعتماد سياسات جديدة لمواجهة الظروف المتغيرة . فالتنبؤات المتفاولة حلت محلها النظرة القاتمة وتبددت المطامح والاحلام وظهر واقع جديد يتعين فيه على الذين يكادون لا يملكون شيئا ان يتدبروا امرهم بقدر اقل من الموارد ، وقد برزت الآثار الاجتماعية المترتبة على ذلك في بعض المجالات .

ان كومنولث دومينيكا يعتقد ان افضل امل للبلدان النامية يكمن في بذل المجتمع الدولي لجهد يتسم بالتصميم والتضافر من اجل زيادة المساعدة التساهلية المقدمة لهـذه البلدان . وقد اسهبت لجنة التخطيط الانمائي في تناولها لهـذه المسألة في دورتها العشرين المعقودة في ايار/مايو من هذا العام . فبعد ان اشارت اللجنة الى " وجود اضطراب يقترب من الفوضى في مجالات متعددة ذات اهمية بالغة للحياة الاقتصادية لجميع الدول " ، رأت انه " مع وقوع الاعباء الأثقل على اضعف الاقتصادات وأفقرها ومن ثم على اقل فئات المجتمع قدرة على تحمل ذلك العبء ، ان التدفقات التساهلية قد انخفضت بالقيمة الحقيقية ، وتواجه الآن خطرا كبيرا " . وترى اللجنة ان هذه الحالة " توشك ان تكون فضيحة دولية " نظرا الى " ان التدفقات التساهلية المستمرة الى افقر البلدان تكتسي " في الظروف الاقتصادية الراهنة " اهمية اكبر من المعتاد " .

ان التنمية الاقتصادية توجد بصورة مثالية في مناخ دولي سلمي وخال من التوتر، فالتنمية ترتبط في اكثر من وجه بالحد من الاسلحة ونزع السلاح ، وهذا هو احد الاسباب التي حدثت بـكومنولث دومينيكا الى ان يأسف بشدة لا استمرار سباق التسلح على كل صعيد . فازدياد ترسانات الاسلحة النووية التي تمتلكها الدولتان العظميان الرئيسيتان امر يـنذر بالخطر وان الرغبة لدى عدد متزايد من البلدان في الحصول على قدرة نووية تثير الخوف والهلع ، وان استمرار تكديس الاسلحة النووية هو اهم مشكلة منفردة تواجه العالم الثالث .

ان نزع السلاح النووي والحد من الاسلحة ينبغي ان يكونا هدف جميع اعضاء المجتمع الدولي . وان تحقيق هذا الهدف واجب يتعين على كل كائن بشري ادائه ولا يمكن لأحد ان يتنصل منه . وهي مسألة يتكرر طرحها في مناقشات الجمعية العامة ، فضلا عن

ان الامم المتحدة قد عمدت منذ بضع سنوات الى عقد دورة استثنائية مكرسة لنزع السلاح لتناول هذه المسألة . وما يؤسف له ان الامم المتحدة بسبب الافتقار الى التعاون من جانب الدول النووية ، لم تتمكن من احراز تقدم حقيقي في هذا المجال الهام . ولكن الافتقار الى انجاز طموس لا ينبغي ان يثني المجتمع الدولي عن رفع صوته الجماعي ضد الاتجاه الى زيادة الترسانات الحالية . ولا ينبغي للعالم ان يقتنع بمنطق الردع الذي تفوق وزنه ، في ضوء الانتشار النووي امكانية وقوع كارثة تنجم عن خطأ او عن تصرف أرعن .

وفي السعي من أجل وضع حد للانتشار النووي ومن أجل السير في الطريق المؤدى الى خفض الاسلحة النووية لزالتها نهائيا ينبغي ايلاء اعتبار جاد لاقامة مناطق خالية من الاسلحة النووية . وان معاهدة ثلاثيلوكو التي وقّعت عليها بلدان أمريكا اللاتينية ينبغي أن تكون مرشدا لنا في هذا المجال .

ان السلم والامن الدوليين مهددان ليس من جراء الاسلحة النووية فحسب بل أيضا من جراء التجارة المتزايدة بالاسلحة التقليدية ذات القدرة التدميرية المتزايدة . ان هذه التجارة الشاملة بالاسلحة من قبل دول العالم صغيرها وكبيرها تزيد التوترات وتزيد من الخوف وتضر بالاستقرار في جميع مناطق العالم . وان انتهاج هذا الطريق بحجة الامن سيؤدى بالطبع الى انعدام الامن على الصعيد الاقليمي . ان الدول الضعيفة عسكريا تشعر بانها مهددة بجيرانها الاقوى منها خاصة عندما يبدو انه ليس هناك أى ارتباط بين احتياجات الامن الموضوعية ومدى تكديس هذه الاسلحة .

ان د ومينيكيا الكومنولث ، بالاضافة الى جيرانها في شرقي الكاريبي ، ليست بغافلة عن هذه المشكلة . فقبل فترة ليست طويلة خبرت احتمال تهديد وجودها بوصفها دولة مستقلة بفعل التصعيد الهائل في الاسلحة بالمنطقة من جانب دولة لم يكن لامنها ان يتطلب اسلحة بالطبيعة والحجم اللذين برزا الى الضوء .

ان البلايين من الدولارات التي انفقتها على الاسلحة بلدان العالم الثالث تبقى على مصانع الذخيرة في البلدان المصدرة للأسلحة تعمل بطاقتها الكاملة بينما تعاني من الركود برامج تنميتها الاقتصادية بسبب الافتقار الى الاموال . ولو خصصت لبرامج التنمية هـ في المائة من المبالغ التي تنفق على الاسلحة في العالم لا يمكن جعل العالم مكانا أفضل لغالبية سكانه . وللأسف يبدو أن الدول لا ترى خطأ في تخصيص هذه النفقات والموارد الضخمة للحرب التدميرية المحتملة بدلا من تخصيصها لمحاربة ازدياد الجوع وتفشي المرض وانتشار سوء التغذية والامية وارتفاع معدلات الوفيات بين الاطفال وحاجة ملايين الناس الى المساكن .

ان قدرة الامم المتحدة على الحفاظ على السلم والامن الدوليين هي الان موضع اختبار صعب بسبب الصراعات المحلية التي تدور على نحو متزايد في مختلف مناطق العالم . وفي كثير من الحالات لان التطاحن بين القوتين العظميين الرئيسيتين وخصوصا في مجلس الامن يعطل الامم المتحدة عن السعي من أجل ايجاد حلول لهذه المشاكل الخطيرة ، ولكن الاكثر من ذلك هو انه يزيد من تفاقم الصراعات نفسها ويحولها الى حروب يشنها عملاء بالوكالة ويعطيها زخما جديدا وأساسا منطلقا جديدا . ويبدو أن الامر كذلك فيما يتعلق بالنضال في امريكا الوسطى .

ويعتقد كومونولث دومينيكا أن الصراعات الدائرة في امريكا الوسطى هي نتيجة عوامل اجتماعية واقتصادية وتاريخية معقدة خاصة بالمنطقة ، وان دس كميات أكبر من الاسلحة في المنطقة ليس من المرجح أن يؤدي الى حل دائم . ان الظروف التي تؤدي الى هذه الصراعات يجب معالجتها على نحو جاد وعاجل . وفي سعينا من أجل تحقيق هذا الهدف فان المفاوضات توفر مزايا لا يوفرها بالتأكيد حسم المشكلة بالوسائل العسكرية .

ان جهود بلدان مجموعة كونتادورا - بنما وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك - للسعي من أجل ايجاد صيغة للتفاوض والحوار يجب ان تعتبر الامم المتحدة الحقيقية الوحيدة للتوصل الى شيء من السلم في المنطقة . وهذه الجهود ينبغي ان تحظى بالدعم الفعال من جانب جميع البلدان التي تأمل في وضع حد للخسائر المأساوية في الارواح وللدمار الذي ليس له ما يبرره في امريكا الوسطى .

والشرق الاوسط ، على الرغم من الهدوء المؤقت في القتال فيه ، لا يزال يعتبر منطقة توتر يهدد السلم والامن الدوليين . وعاما بعد آخر ما فتئنا نحاط علما في هذه الهيئة بالحالة السائدة في الشرق الاوسط والتهديد الذي تمثله للمجتمع الدولي الاكبر ، بيد ان المسائل الاساسية لا تزال تفتقر الى الحل . ان الدعاوى المتضاربة للخصوم لا تستعصي على الحل . ولكن عقود الخوف والشك قد استبعدت فهم أن دول المنطقة لها مصالح مشتركة ، من شأن الاعتراف بها أن يؤدي الى نبذ المواجهة واعتناق المصالحة والتقدم .

ان كومنولث دومينيكا ، اذ نال حرته منذ أقل من ست سنوات مضت ، يقدر استقلاله ويؤيد تأييدا قاطعا مبدا تقرير المصير لجميع الشعوب . لذلك لا يسعنا الا ان نؤيد مطلب الشعب الفلسطيني بالحصول على وطنه وعلى حقه في تقرير مستقبله بزعامة رجاله ونسائه المختارين بحرية . وفي الوقت ذاته ، فان هناك حقا مماثلا لدولة اسرائيل في العيش في سلم داخل حدود آمنة . وان التأكيد على أحد هذه الحقوق لا يستبعد التأكيد على الحق الاخر . فهو لا يتطلب سوى شجاعة وحنكة سياسية من جانب زعماء المنطقة والتزام متوازن وتأييد من جانب بقية العالم . وهذه هي المهمة التي تواجه شعوب الشرق الاوسط والمجتمع الدولي بأكمله ولا يبدوان هذا الامر يخرج عن حدود جهدنا وعزمنا الجماعيين .

اذ نجتمع اليوم لا يزال لبنان الذي كان بلدا مزدهرا في منطقة الشرق الاوسط مقسما ، تداعت مؤسساته ورزحت اراضيها تحت احتلال القوات الاجنبية . وما من امة تستحق مصير لبنان . ان كومنولث دومينيكا يدب استمرار انتهاك سلامة لبنان الاقليمية واستقلاله ، ويشاطر الاعضاء الاخرين في هذه الهيئة الدعوة الى انسحاب جميع القوات الاجنبية من الاراضي اللبنانية بأسرع ما يمكن .

ان الحرب بين ايران والعراق لا تزال دائرة منذ اربع سنوات ولا يلح في الافق لها نهاية . فالالاف من الارواح ، بما في ذلك ارواح المدنيين الابرياء ، قد ازهقت ولكن اهتمام المجتمع العالمي يبد وقصيرا متقطعا . ويبدو ان هذا الصراع المأساوي لم يشكل شغلا شاغلا للمجتمع الدولي الا حين شكل الهجوم على ناقلات النفط تهديدا للرفاه الاقتصادي لبعض الدول الصناعية . ومن المحزن أن نلاحظ أيضا أن الرأي العام العالمي يبد وكأنه يولي الخسائر المادية اهتماما اكبر مما يولي الخسائر في الارواح البشرية .

وكل المعايير ان حرب الخليج بين ايران والعراق تستحق بذل جهود دبلوماسية أكثر مما حصلت عليه حتى الان ، ونرى انه ينبغي للامم المتحدة ان تبذل جهودا اضافية حتى تستحث جميع الاطراف المعنية على محاولة ايجاد تسوية لتلك الحرب .

وفيما يتعلق بالحالة في كوريا ، ذلك البلد الذي ما فتئ منقسماً منذ مدة طويلة تناهز مدة وجود هذه المنظمة ، هناك حاجة ملحة لايجاد حل سلمي . وفي رأينا لا يمكن القيام بذلك الا عن طريق المفاوضات المباشرة بين مختلف الاطراف . ان الحوار يمكن ان يقضي على جميع العداوات والارتياح ويعودى في نهاية المطاف الى المصالحة . ولبلوغ هذه الغاية ينبغي لدورة المنظمة التاسعة والثلاثين ان تنظر في قبول الكوريتين في الامم المتحدة باعتبارهما عضوين كاملي العضوية وبهذا يمكنها ان تدعم التعايش السلمي بينهما .

وحتى مع بدء أعمال هذه الدورة التي تعقد ها الجمعية العامة هزت الحقائق القاسية لنظام الفصل العنصرى الخبيث ضمير العالم بسبب العنف الذى تمارسه قوات حكومة جنوب افريقيا ضد الأغلبية السواء التي تحاول سلميا تأكيد حقوقها التي يعترف بها الكل . وفي اليوم السابق لبدء المناقشة العامة اعتقلت شرطة حكومة الاقلية في جنوب افريقيا . . ٥ فرد من أبناء جنوب افريقيا السود لا لسبب سوى حضورهم جنازة رجل في الثانية والعشرين من عمره .

ان نظام الفصل العنصرى البغيض تلقى الادانة المبررة للعالم المتحضر ، الا أن نظام جنوب افريقيا المنبوذ دوليا انتهج باصرار ، متحديا الرأى العالمى ، سياسة ترمي الى تعزيز وجود هذا النظام الكريه باتخاذ ترتيبات دستورية مخزية تعزل الأغلبية السوداء في جنوب افريقيا وتبقيها ، بصورة دائمة ، كما كانت ، خارج حدود التمثيل الشعبى .

ان تحدى نظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا للرأى العالمى يتم نتيجة للتقلب الصارخ في سياسة بعض الدول ، اذ أنها ، في نفس الوقت الذى تدين فيه القرحة الدولية الآكالة ، أى الفصل العنصرى ، تزاول بحماس أعمالها بصورة اعتيادية مع نظام جنوب افريقيا . لذلك فان كومونولث دومينيكا على اقتناع بأن علينا ، لىدى ادانة الفصل العنصرى ، أن نشجب تصرفات الدول التي تقدم نفسها دعامة للنظام ، وان نرفض أيضا الأسباب التي تسوقها لتبرير تصرفاتها . والا فقد يتهمنا الكثيرون عن حق بالسفسطة والتمسك الشديد بالمظاهر .

ان نظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا يواصل احتلاله اللاشعري لناميبيا رغم خضوع ذلك الاقليم بشكل واضح لمسؤولية الأمم المتحدة ورغم القرارات الكثيرة التي اتخذتها هذه الهيئة والتي تدعو جنوب افريقيا الى انهاء احتلالها اللاشعري . ان لشعب ناميبيا حقا في تقرير المصير والحرية والاستقلال الوطنى بموجب القرار ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٠ والقرار ٢١٤٥ (د - ٢١) المؤرخ في ٢٧ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٦٦ والقرارات اللاحقة التي اتخذتها هذه

الهيئة بصدد ناميبيا . يضاف الى ذلك أننا نؤيد النضال الذى يخوضه الشعب الناميبى تحت قيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، ولا نعتقد بأنه يمكن الربط على نحو منطقي بين احتلال جنوب افريقيا اللاشعري لناميبيا وقمعها الشعب الناميبى واستخدامها العنف ضده ، وبين الأحداث الأخرى الحاصلة في الجنوب الافريقي .

ان الآباء المؤسسين ، لدى صياقتهم المبادئ التي ينبغى أن تسترشد بها الأمم المتحدة ، ألوا على أنفسهم :

" أن نؤكد . . . ايماننا بالحقوق الأساسية للانسان وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء والأمم الكبيرها وصغيرها من حقوق متساوية " .
وقد تعزز هذا المبدأ بالمادة ٥٥ من الميثاق التي تنص على أن تعمل الأمم المتحدة على :

" ان يشيع . . . احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية للجميع

بلا تمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين " .

وأدى حرص الأمم المتحدة على حقوق الانسان الى اعتماد الاعلان العالمي لحقوق الانسان في ١٩٤٨ .

ان الميثاق والاعلان يمثلان أوضح تعبير عن ايمان المجتمع الدولي بـ لزوم اتساق تقدم الجنس البشرى في كل ميدان مع الحفاظ على الحريات الفردية والكرامة الانسانية .

ان النهوض بحقوق الانسان وحمايتها واجب على جميع أعضاء الأمم المتحدة . والدليل على الانتهاك المستشري لحقوق الانسان في كل قارة من الكرة الأرضية يجب أن يستثير السخط الاخلاقي لدينا جميعا بدرجة أكبر بكثير مما يظهر في الوقت الحاضر .

ان مسألة انتهاكات حقوق الانسان تدرج برتابة في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة ، الا أن الأساس الانتقائي الذى توجه هذه الهيئة بموجبه

الادانة يكشف حقيقة تظاهرها بالقلق ازاء ضحايا حقوق الانسان ؛ وان الموقف القاضي بأن انتهاكات حقوق الانسان يجب أن تدان أينما وقعت ومتى ما وقعت هو الموقف الذى لا يحيد كومولث دومينيكا عن اتخاذها واننا نعتقد أن الادانة المقتصرة على عدد قليل من الدول لا تفضي الا الى زيادة الشكوك في هذه المنظمة والى تلطيخ سمعتها .

ان السعي الى السلم والرفاه العام للبشرية ليس مفهوما جديدا ، ومع ذلك يسعى الجنس البشرى الى حل خلافاته عن طريق الصراع بصورة أو بأخرى . وقد سعى الانسان بنفسه في الآونة الأخيرة ، في هلع وهستيريا ، مستخدما قدراته الفكرية وأدوات وآلات من تصميمه ، الى محاولة التحايل على هذه القاعدة المثلى .

أود أن اقول انه يمكن لمنظمتنا أن تفي بولايتها قبل فوات الأوان اذا استطعنا أن نبني جسرا من العدل والحب والصدق والتفاهم فوق هوة الريبة المتسعة الطافحة بالتعصب ، التي تنخر الآن في جسد أسرة أمنا .

وربما تكون هذه المنظمة قد اعتادت أكثر من اللازم على رؤية العالم كما هو . لذلك نؤمن بأنه يجب علينا ، بنفس الروح التي تحلى بها الرجال في سان فرانسيسكو قبل ٣٩ سنة ، ان " نحلم بالأشياء التي لم تتحقق ونسأل لم لا تتحقق ؟ " حسب قول برنارد شو .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي ممثل غواتيمالا الكلمة

لممارسة حقه في الرد .

السيد فاخاردو مالدونادو (غواتيمالا) (ترجمة شفوية عن الأسبانية) :

يود وفدى أن يشير الى الخطاب الذى ألقاه رئيس وفد بليز ، السناتور كارل روجرز ، عندما تطرق الى الحالة التي نجد فيها الخلاف بشأن ذلك الاقليم . ونظرا لأهمية الموضوع يستميحك وفدى العذر لتقديم التوضيح التالي أمام ممثلي المجتمع الدولي الحاضرين في هذه القاعة .

أولا ودون الخوض في الكثير من التفصيل ، فسرت حكومة غواتيمالا تحفظاتها وحقوقها فيما يتعلق ببليز وأبقت عليها ولم تجر عليها أى تغيير ؛ ولذلك فهي لا تعترف بمنح المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية الاستقلال لهذا الاقليم .

ولهذا السبب تجرى المفاوضات على قدم وساق بصورة فعالة ومباشرة مع الدولة الاستعمارية وحدها ، أى المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية . ونرفض أى عرض آخر باعتباره عرضا مزيفا ؛ وهذا الموقف لن يتغير لأنه قائم على حقائق صحيحة ، واننا نحاول في هذا السياق ايجاد حل عادل ومشرف وتسوية تخدم وتحمي الحقوق والمصالح المشروعة للأطراف المعنية .

ان حكومة غواتيمالا ، في ممارسة حقها في الرد ، تؤكد رغبتها في مواصلة مشاركتها في المفاوضات الاستقصائية غير الرسمية التي أجريناها ليس فقط من أجل التوصل الى هذا الحل العادل والمشرف الذى أشرت اليه للتو ، وانما أيضا من أجل تأكيد وتعزيز روابط التعاون التي تربطنا بشعب بليز . وانطلاقا من هذه الروح أدلينا بهذا البيان .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٤٠